وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص إقتصاد كمي

تحليل العلاقة السببية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2021

من إعداد الطالبان:

- عبد الودود محمد نجيب
- مناد محمد البشير

تحت إشراف:

- د. جدي العربي

لجنة المناقشة:

د. شلوفي عمير	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. جدي العربي	أستاذ محاضر أ	مشرفا
د. عبيرات لخضر	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

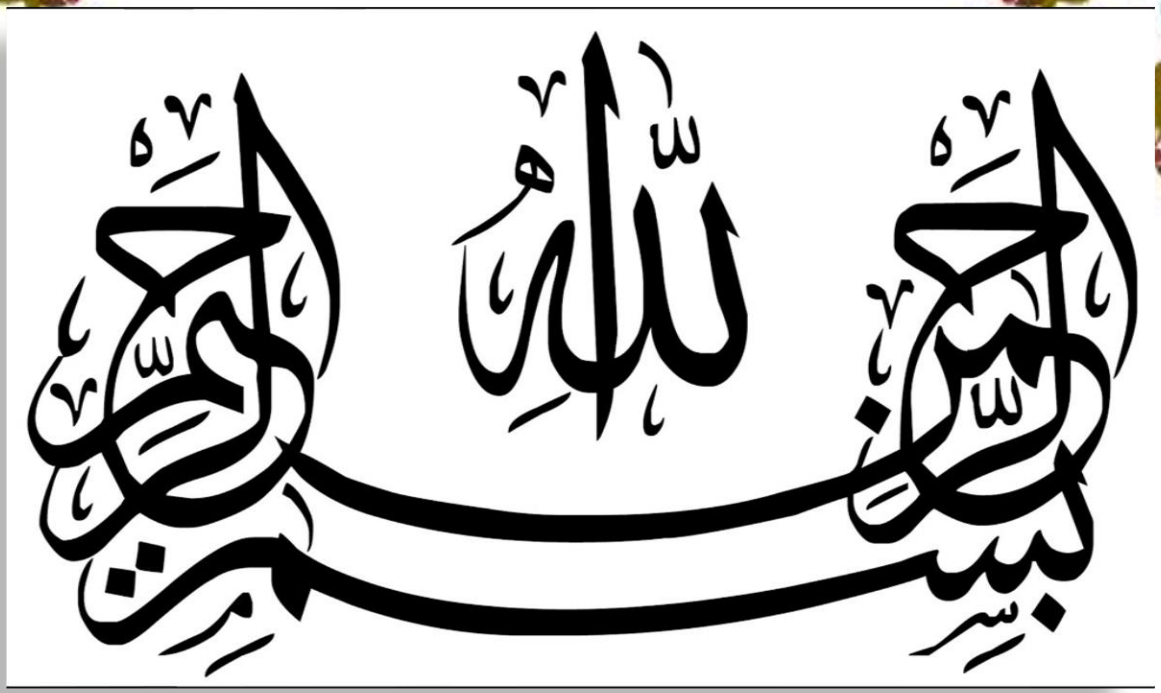
بسم الله الرحمن الرحيم

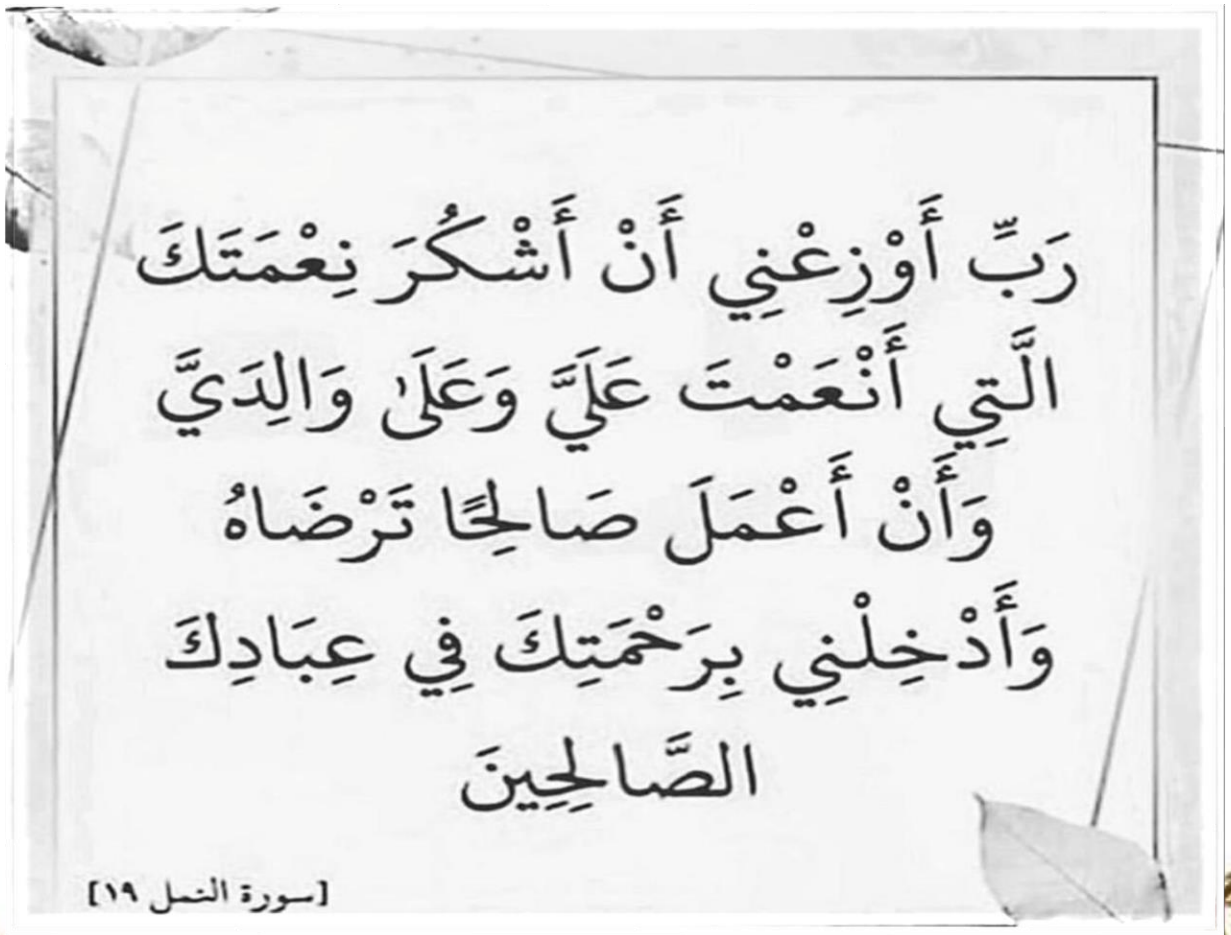
رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ
[سورة النمل ١٩]

إهداء

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونشكره على جميع النعم، والصلاة والسلام على هدي الخلق وأفضل المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار "أبي الغالي" أطال الله في عمره. إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه، إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف "أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها.

إلى سندي في هذه الحياة من لا تحلو الدنيا بدونهم "أخوتي" و"أخواتي."

إلى أخواي اللذان لم تلدهما أمي "آيت معمر شعيب ." " العادة النذير ."

إلى من كان لي أخا وصديقا "مناد محمد البشير."

إلى كل من تشرفت بكسب العلم منهم أساتذتي الكرام، خاصة أستاذي وأخي الدكتور "جدي العربي" الذي أشرف على إنجازي لهاته المذكرة وإلى كل من الدكاترة" هيشر أحمد التجاني" " شلوفي عمير" " بن ترنح بن ترنح " " عبيرات لخضر

إلى أعز أصدقائي: أحمد، أيوب، محمد، مهدي ،عبد الناصر،إبراهيم ،عبد الباسط، مروان ،ياسين، عبد الرحمان

عبد الودود نجيب

إهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي إلى من قال فيهما عز وجل قال تعالى "وبالوالدين إحسانا"

إلى من علمتني معنى التسامح وسعة القلب وصبرت من أجل وصولي إلى هذا

المقام إلى من ملأت حياتي حبا وحنانا وصدقا ودفئا إلى أمي الغالية حفظها الله

إلى الذي كان سندالي في حياتي ومعينالي في دروبي إلى من غرس فا بذور

العلم والأدب أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى إخواني وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبائي ورفقاء الدرب

والى كل من كان سندالي في المشوار الدراسي

مناد ممحمد البشير

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه العظيم وسلطانه، والشكر على توفيقه وامتنانه، شكرا يكافئ المزيد من إحسانه والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد بن عبد الله خير خلقه وصفوة رسله من ولاه وإتباع هداه إلى يوم الدين وبعد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

يسعدنا في المقام الأول أن نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى المشرف الدكتور" جدي العربي "لما بذله من جهد جلال إشرافه، ولتوجيهاته، نصائحه القيمة .كما نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وحضورهم للمناقشة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إتجاه العلاقة السببية بين السياسة النقدية (الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2) والنمو الإقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 2021) وهذا بالإعتماد على بيانات سنوية لكل من M2 كمتغير مستقل وPIB كمتغير تابع أين تم تطبيق سببية قرونجر وكذلك تطبيق منهجية أنجل قرونجر ومنهجية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لقياس الأثر وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الإتجاه مع وجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

الكلمات المفتاحية : الكتلة النقدية، النمو الإقتصادي، سببية قرونجر، نموذج أنجل قرونجر، نموذج ARDL .

Summary :

This study aims to know the direction of the causal relationship between monetary policy (monetary mass in its broad sense M2) and economic growth represented by GDP during the period (1990-2021) and this is based on annual data for each of M2 as an independent variable and PIB as a dependent variable where it was applied Gronger causality, as well as the application of the Angel Gronger methodology and the ARDL autoregressive distributed time gaps methodology to measure the effect. The results concluded that there is a two-way causal relationship with a long-term equilibrium relationship.

Keywords: monetary mass, economic growth, Gronger causality, Angel Gronger model, ARDL model.

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الفهرس	I-II
مقدمة.	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....	03
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.....	03
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....	03
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية	09
المبحث الثاني: ماهية النمو الإقتصادي.....	15
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.....	15
المطلب الثاني :مقاييس النمو الاقتصادي.....	18
المطلب الثالث : شروط ومحددات النمو الإقتصادي.....	19
المبحث الثالث :علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي.....	22
المطلب الأول :علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي.....	22
المطلب الثاني : بعض الدراسات السابقة	22
خلاصة الفصل الأول.....	24
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السيولة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021)	
تمهيد	26
المبحث الأول: تحديد النموذج ومنهجية البحث.....	27
المطلب الأول: تقديم النموذج النظري.....	27
المطلب الثاني: بيانات وعينة الدراسة ومصادرها.....	27
المطلب الثالث: أسلوب المتبع في الدراسة ومعالجة البيانات.....	28
المبحث الثاني: اختبارات التشخيصية	29

المطلب الأول: مصفوفة الارتباط بين متغيرات محل الدراسة...	29
المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل زمنية	29
المطلب الثالث: إختبار العلاقة السببية.....	32
المبحث الثالث: نمذجة واختبار علاقة تكامل مشترك بين **logpib** و**logm2**	33
المطلب الاول: طريقة انجل قرانجر للتقدير العلاقة بين **logpib** و**logm2**	33
المطلب الثاني: استخدام منهجية (**ARDL**) للتقدير العلاقة بين **logpib** و**logm2**	35
المطلب الثالث: اختبار معلمات النموذج في الاجل الطويل والاجل القصير	39
خلاصة الفصل الثاني	42
خاتمة	44
قائمة المصادر والمراجع	47
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	يمثل مصفوفة الارتباط بين متغيرات محل الدراسة	04
الجدول رقم (02)	يوضح نتائج دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات محل الدراسة في المستوى.	06
الجدول رقم (03)	يوضح إختبار (ADF) للسلسلة (LOGM2)	29
الجدول رقم (04)	يوضح إختبار (ADF) للسلسلة (LOGPIB)	36
الجدول رقم (05)	يوضح نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل	37
الجدول رقم (06)	يوضح نتائج اختبار (ADF) للسلسلة البواقي في المستوى.	37
الجدول رقم (07)	يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير (تصحيح الخطأ ECM)	37
الجدول رقم (08)	يوضح اختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود(bounds test)	38
الجدول رقم (09)	جدول يوضح تحليل وتفسير علاقة الاجل القصير.	40
الجدول رقم (10)	جدول يوضح تحليل وتفسير علاقة الاجل الطويل.	41

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	يوضح أهداف السياسة النقدية	29
الشكل رقم (02)	أهداف السياسة النقدية " المربع السحري لكاردور "	30
الشكل رقم (03)	يوضح التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (LOGPIB, LOGM2) في المستوى.	30
الشكل رقم (04)	يبين نتائج اختبارات فترات الابطاء المثلى	31
الشكل رقم (05)	يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	33
الشكل رقم (06)	يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.	34
الشكل رقم (07)	يوضح نتائج اختبار تجانس التباين	35
الشكل رقم (08)	يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL المقدر	39

مقدمة عامة

مقدمة:

إن التطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد الاقتصادي العالمي.

وقد شكلت السياسة النقدية محورا هًاما فيً تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي ,ثم جاء "كينز "في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، واسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد "فريدمان "وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد وتضعف من معدلات النمو الاقتصادي .ولقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو خاصة النقدية منها باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية، وذلك من خلال دراسة أثر هذه السياسة النقدية بصفة خاصة على النمو الاقتصادي.

حيث سعت الحكومات الجزائرية المعاقبة منذ الاستقلال إلى اعتماد العديد من البرامج والإصلاحات قصد دفع عجلة التنمية وبناء اقتصاد قائم بذاته وقادر على مجابهة مختلف التغيرات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي .من أجل ذلك أطلقت برامج في سنة 1978 والتعديل الهيكلي في سنة 1986 والهدف الأساسي منها هو رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وقد استندت في ذلك على وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية العامة على غرار السياسة المالية والسياسة النقدية.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية العامة كما يلي:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021) ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية السابقة الذكر ارتأينا صياغة جملة من الأسئلة الفرعية تظهر كالآتي:

- ما المقصود بالسياسة النقدية ؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وماهي أهم محدداته؟

- هل هناك تأثير ايجابي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990 – 2021)؟

الفرضيات:

- للسياسة النقدية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر
- زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي
- هنالك علاقة ديناميكية بين كمية المعروض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية بحثنا في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث يعبر عن مستوى الناتج الداخلي ومتوسط الدخل الفردي وهو الأمر الذي يمس الاقتصاد الوطني، لذلك وجب دراسة أهم محدداته وأهم المتغيرات والسياسات التي يمكن أن تؤثر فيه، حيث اخترنا منها في دراستنا هذه السياسة نظرا لدور النقود في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم.

أهداف الدراسة :

- البحث في العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي وبيان دور الدولة في ذلك.
- إبراز دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- محاولة تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر طوال فترة الدراسة التحليلية؛

أسباب إختيار الموضوع :

- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.
- باعتبار الموضوع في التخصص.
- معرفة مدى نجاعة سياسة بعض الدول في معالجة الأزمات المالية عن طريق ضخ كميات الكتلة النقدية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

المناهج المستخدمة في الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي من خلال وصف الجانب النظري وآلية عمل السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وكذلك المنهج التحليلي من خلال تحليل مسار السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وعرض أهم مؤشراته وتطوراته التي شهدتها متغيرات الدراسة.

وأيضا اعتمدنا المنهج القياسي حيث تم الاعتماد على الأساليب القياسية، حتى يتم التوصل إلى نتائج فعلية من شانها تفسير العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

محتويات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة تتبعها فصلين، وخاتمة عامة كما يلي:

الفصل الأول: نتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية بالتطرق إلى تعريفها وأهدافها وأدواتها، ومن خلال المبحث الثاني نتطرق إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي لنأتي في المبحث الثالث لعلاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: يخص هذا الفصل الجانب التطبيقي، ويتمثل في الدراسة القياسية لمعرفة أثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 حيث قمنا بدراسة تحليلية وقياسية من خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأجزاء المهمة في السياسة الاقتصادية الكلية حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ للسياسة الاقتصادية.

كما أخذ النمو الاقتصادي مكان وحيز كبير بين الدراسات الاقتصادية، ذلك لأنه يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي والمحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة أفضل باعتباره يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي، والتي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، حيث ق سم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يتناول مفهوم وأهداف وأدوات السياسة النقدية أما المبحث الثاني يتضمن الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والفروق الأساسية بينه وبين التنمية وقياس النمو الاقتصادي وشروط ومحدداته ثم نأتي للمبحث الثالث الذي يتناول العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق فإن الدراسة تهدف من خلال هذا الفصل إلى تحليل الإطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

في هذا المبحث نتناول السياسة النقدية من حيث المفهوم والأحداث ثم التعرض إلى مفهوم عرض النقود الذي تستخدمه السياسة النقدية في تحقيق الأهداف من الذي يصنع عرض النقود ويؤثر عليه. ثم يتم تحليل أدوات السياسة النقدية مع ختام.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للمجتمع بغرض الرقابة على الائتمان أو التأثير عليه، بما يتفق مع تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة ". [1]

عرفها صندوق النقد الدولي على أنها مجمل التدابير التي يستعملها البنك المركزي على المعروض من النقود كوسيلة لتحقيق أغراض السياسة العامة.[2]

عرفها فوزي القيمي على أنها ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.[3]

وحسب تعريف أحمد فريد مصطفى " : عبارة عن الإستراتيجية المثلي أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلي تحقيق النمو والوصول إلي الاستقرار الاقتصادي[4] ."

فمن خلال التعاريف السابقة للسياسة النقدية يمكن القول بأن السياسة النقدية تتغير مع الوقت بتغير الوضع والأهداف وأن السلطات النقدية مكلفة بوضع السياسة النقدية من أجل إحداث نمو إقتصادي واستقرار أكثر على الإقتصاد.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

أن التوسع ما يضع البنك المركزي السياسة النقدية والائتمانية، ويشرف على تنفيذها، مراعيا في ذلك الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ومن ثم يقع عليه إدارة النظام المصرفي في البلاد مر اقبته، لتوليد التدفقات النقدية والائتمانية، لتحقيق معدل مقبول للنمو الاقتصادي مع المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتحقيق توزيع عادل لكل من الدخل والثروة، والتأكيد من أن الجهاز المصرفي يقع في متناول جميع قطاعات المجتمع التي تستطيع أن تستخدم التمويل المصرفي استخداما منتجا وكفوءا، وهذا تشكيل في مجملها أهداف السياسة النقدية [5]، وهناك أهداف نهائية ووسيطية للسياسة النقدية.

---

[1] حمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998 ،ص 22

[2] نشرة الصندوق النقدي الدولي عدد سنوي خاص لمحسن سرحان، سبتمبر 1999.ص2

[3] فوزي القيمي النظرية النقدية دار التضامن، الطبعة 1،بغداد،1964،ص258

[4] أحمد فريد مصطفي، سهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م, ص 39.

[5] وليد مصطفى شاويش: السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 2011، ص 167

الشكل رقم (01): يوضح أهداف السياسة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبين ، اعتمادا على المعطيات

أولا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

1- تحقيق العمالة الكاملة:

تعريف العمالة الكاملة: ((تعرف بأنها مستوى العمالة الذي يحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الدينامكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي [1])).

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، ولكن تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%، بحيث تقوم بزيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي .[2]

2- تحقيق استقرار الأسعار:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار [3]، تتمحور السياسة النقدية حول هدف أساسي يتمثل في إيجاد توازن مستمر بين الكتلة النقدية وحجم السلع والخدمات وهو ما يضمن تحقيق استقرار الأسعار، أي المحافظة على معدل تضخم منخفض ويكون على حساب معدل بطالة مرتفع، وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي.

[1] وليد مصطفى شاويش مرجع سبق ذكره، ص168

[2] لعزازي حسيبة : دور وفعالية السياسة النقدية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، 2011، ص 20

[3] زكريا الدوري، يسرا السامرائي: البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية ،عمان،الاردن، 2013 ،ص 187 – 188

ويتحقق هذا الهدف من خلال مراقبة الائتمان المصرفي لان التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، وهذا ما يؤدي إلى توزيع سيء بين الطرفين.

والواقع إن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 انه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وانه لا توجد دولة في العالم استطاعة التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود. [1]

3- توازن ميزان المدفوعات:

يسعى الاقتصاديون إلى تحقيق التوازن بين طرفي ميزان المدفوعات*سواء في جانب المدفوعات الذي يشمل أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج أم في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، وهو المتحصلات من صادرات الدولة من السلع والخدمات ولكن قد يتعارض التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي، نظرا لأن التوازن الداخلي يتحقق عند تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، بينما يتحقق التوازن الخارجي عند توازن ميزان المدفوعات [2]، ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتقويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على القروض، وهذا يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ومن ثم تشجيع صادرات الدولة وتقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن أثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها. [3]

4- تحقيق النمو الاقتصادي :

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترنو إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتعمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية.[4]

[1] لعزازي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] وليد مصطفى شاويش مرجع سبق ذكره ص183،184.

[3] لعزازي حسيبة، مرجع سبق ذكره ص 21،20

[4] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 189

ويرتبط هذا الهدف بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو حدة قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني للوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع مع مراعاة التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق هدفين في نفس الوقت، وكما توجد صعوبة بالنسبة للتوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي بخفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة هذين العاملين سيؤديان إلى زيادة الميل للاستراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على ميزان المدفوعات .[1]

الشكل رقم (02) : أهداف السياسة النقدية " المربع السحري لكاردور "

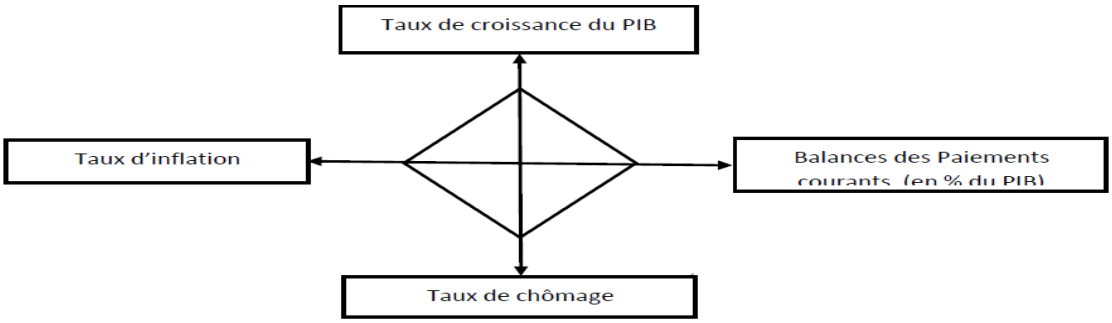

المصدر : لحول عبد القادر : إشكالية تطبيق السياسة النقدية لأهداف المربع السحري في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية– دراسة قياسية –مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2007 / 2008، ص 17 .

ثانيا: الأهداف الوسيطية في السياسة النقدية:

تعرف هذه الأهداف بأنها : " المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية، مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية." وتحتاج البنوك المركزية إلى تحديد هذه الأهداف الوسيطية، لما تتضمنه من فوائد، تتلخص هذه الفوائد في أنه يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات كالمجتمعات النقدية، وسعر الصرف، ومعدلات الفائدة، كما تعتبر هذه الأهداف بمثابة إعلان عن إستراتيجية السياسة النقدية، وهذا يعني إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتوجيه توقعاتهم، وضرورة التحرك والتصرف في حالة عدم بلوغ الأهداف الوسيطية، بالإضافة إلى ضمان استقلالية السياسة النقدية وأن الأهداف الوسيطية تعكس الأهداف النهائية.

[1] لعزازي حسيبة، مرجع سبق ذكره ص 20.

أ- معدل الفائدة:

بالرغم من اعتماد الاقتصاديين على معدل الفائدة باعتباره هدفا وسيطيا إلا أن ثمة خلافا بينهم في تحديد تلك العوامل التي تتحدد على أساسها معدلات الفائدة فيرى الكينزيون أن معدل الفائدة يتحدد على أساس كمية النقد قيد التداول، بينما يرى الكلاسيكيون إن معدل الفائدة يتحدد على أساس العرض بين رأس المال القابل للإقراض، والطلب من جهة المنظمين لتمويل استثماراتهم، ولكن معدل الفائدة يتأثر بغرض رأس المال والطلب عليه، وبالسياسة النقدية.

وهذا على المستوى الداخلي، أما من المستوى الخارجي فان معدلات الفائدة الخارجية تؤثر في مستوى سعر الفائدة في الداخل، فان كانت معدلات الفائدة في الخارج أكثر، فان ذلك يعني نزوح رأس المال إلى الخارج ويحدث العكس إذا ارتفع سعر الفائدة داخليا، إذ تكون الدولة حينئذ مركز جذب للمدخرات من الخارج، بالإضافة إلى تأثير معدل الفائدة بطول اجل القرض أو قصره، إن العوامل التي تخضع لها أسعار الفائدة هي عوامل متشابكة ومتنوعة جدا، وهذا بالإضافة إلى أنواع الفائدة نفسها، فهي تخضع لشبكة واسعة من العوامل المعقدة داخليا وخارجيا، بحسب العرض والطلب عليه، بين عرض رأس المال والطلب عليه وعرض النقود من جهة، وعرض السلع والخدمات والإنفاق والادخار. وطول اجل الدين وقصره، بل توجد هناك فائدة تفصيلية قد تكون لجهات معينة، كل هذه العوامل المعقدة، والتي تتناقص في نفسها أحيانا تجعل من الصعب تحقيق توازن اقتصادي على أساس سعر الفائدة الربوية. [1]

ب- معدل سعر الصرف:

لقد أخذ هذا الغرض الوسيط مع بداية التسعينات مكانة هامة جدا، فهو يعبر عن الأحوال الاقتصادية لدولة ما، وبالمحافظة على سعر الصرف قريبا من المعدل الذي يضمن تعادل القدرات الشرائية عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف مثلا، فانه يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام فيمكن لأي بلد أن يخفض من قيمة عملته مثلا لتشجيع صادراته كما يمكنه رفع قيمتها للتقليص من حدة التضخم وهو ما يتفق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية(محاربة التضخم).[2]

وهو في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار داخل الدولة ويمكن إدراك هذا الارتباط من خلال أن ينخفض السعر في دولة ما يؤدي إلى زيادة الصادرات لان الصادرات هي عبارة عن واردات للدولة الأخرى، تعود هذه الزيادة إلى انخفاض الأسعار من وجهة نظر المستوردين مما يزيد من حجم الطلب، وتؤدي هذه الزيادة في الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة البلد الذي انخفضت فيه الأسعار، ومن ثم ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، ويحدث العكس عند ارتفاع سعر عملة بلد ما، من هنا ندرك أن الطلب على عملة هذا البلد، وباعتبار أن السياسة النقدية لها تأثير على مستوى الأسعار واستقرارها، فانه يحدث نفس الأثر على مستوى أسعار الصرف. [3]

---

[1] وليد مصطفى شاويش مرجع سبق ذكره ص191،192.

[2] البحري عبد الله : أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005، ص62.

[3] لعزازي حسيبة، مرجع سبق ذكره ص27.

ج – المجتمعات النقدية:

إن ضبط نمو كمية الكتلة النقدية مع مستوى معدل النمو الاقتصاد يمثل الهدف الأساسي للسلطات النقدية عند النقدويين، ولهذا فان هذه النظرية تقتضي الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية، ويستحسن أن يكون ضعيفا يتراوح بنسبة 3% إلى 5% ولتحقيق ذلك ينبغي أن يترك سعر الصرف عائما إن ضبط كمية النقود تعتبر الأداة المفضلة للتوازن الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

- يمنع عرض النقود لان يصبح مصدر لعدم الاستقرار
- زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، يجعل السياسة النقدية تحد من الاضطرابات الآتية من مصادر أخرى.
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابت أو قريبا من ذلك

ويعتبر التحكم في كمية النقود مهم وذلك للمبررات التالية:

- أن المجمعات النقدية تعتبر الشغل الشاغل للبنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديدها وحسابها ونشرها.
- يمكن التعرف على هذه المجمعات من قبل الجمهور ويستطيع تقديرها، ولكن في السنوات الأخيرة ظهرت مشكلة تتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة دوران النقود، حيث أصبحت أقل استقرارا مما كانت عليه في الماضي وذلك نتيجة الابتكارات المالية الحديثة، وفي هذا الصدد يمكن طرح السؤال التالي: ماهي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة؟

هل هي، (المجمع النقدي الموسع) عند وجود ابتكارات مالية متواصلة (مستمرة).

إن المجمع M2 الذي يضم M1 وتوظيفات في حسابات أخرى على الدفاتر يتأثر بشدة باجتناب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حساباتهم على الدفاتر لدى البنوك.

أما المجمع النقدي M يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع M لكونه مردودية أفضل.

مما سبق يمكن القول أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يحظى باهتمام البنوك المركزية في غالبية البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء.[1]

ثالثا: أهداف أخرى

1/التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:

من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد خلالها الاقتصاد مرحلة مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود ومما لاشك فيه أن مرور اقتصاديات الدول بهذه المراحل يؤثر على اقتصادياتها وخصوصا مرحلة الركود التي تؤثر سلبا على الأداء

[1] بوزعرور عمار : السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط ،جامعة الجزائر2008، ص74،75

الاقتصادي ومعدلات التوظيف، يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دورا هاما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج والتي يصحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة.

2/المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية:

الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

ويلاحظ أن هناك ترابطا واضحا ومتداخلا بين أهداف السياسة النقدية إلا أنه يمكن تحديد الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية، وهذه الاتجاهات تنحصر في جانبين هما الادخار والاستثمار، ففيما يخص الادخار تسعى السياسة النقدية إلى :

أ- جمع وتعبئة الإدخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية المصرفية القائمة في البلد.

ب. رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي.

أما في ما يخص الاستثمار السياسة النقدية تسعى إلى:

أ– زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي .

ب– توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاع الصناعي والقطاع الزراعي .[1]

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك باستخدامه لأدوات تتمثل في أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، وهناك من يقسمها إلى أدوات كمية وأخرى نوعية، وهي ترجع إلى الأداة نفسها من حيث كيفية التعامل معها والتأثير بها.

أولا: الأدوات غير المباشرة (الأدوات الكمية):

وتعرف أيضا بالأدوات الكمية وهي تلك الأدوات التي توجه للتأثير على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي دون الاهتمام أو التركيز بصفة خاصة على نوع الائتمان وتتمثل هذه الأدوات في عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي.

1– سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تدمير (تقليل) أو زيادة الكتلة النقدية [2] وهي عبارة عن بيع وشراء الأوراق المالية المستثمرة من قبل البنك المركزي ولحسابه

[1] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره ،ص189- 191-192

[2] بن عبد الفتاح دحمان: السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2004، ص 156

الخاص في السوق المفتوحة وبحرية التصرف في التعامل، ودون أن تكون هناك قيود على دخول هذه السوق أو الخروج منها.[1]

وتعتبر من أثر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية وهي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما كي تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية، وأن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب. [2]

- **تأثير عمليات السوق المفتوحة:**

في حالة إتباع البنك المركزي سياسة توسعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية من أجل تمكين البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية النقدية والتوسع في عمليات الإقراض، كما أن زيادة المعروض النقدي تحدث انخفاضا في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة.

أما في حالة إتباع البنك المركزي سياسة انكماشية فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية من أجل تخفيض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على الائتمان وهذا يؤدي إلى نقص المعروض النقدي الذي يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة.

- **فعالية عمليات السوق المفتوحة:**

تعتبر السوق المفتوحة من أنجع أدوات السياسة النقدية في التأثير على القاعدة النقدية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية فالأمر يختلف نظرا لأن نجاح عمليات السوق المفتوحة يتطلب :

- وجود سوق متطورة للأوراق المالية أي وجود بورصة.
- الاحتفاظ من جانب البنك المركزي بحيازات كافية من الأوراق الكافية بغرض القيام بعمليات السوق المفتوحة .

2- سياسة الاحتياطي الإجباري:

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزامات الحاضر على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي. [3]

ويقصد بها النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية، وتوضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة .[4]

---

[1] خضير عباس المهر التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى 1981،ص184

[2] بوزعرور عمار : مرجع سبق ذكره، ص 83

[3] عيسى الزاوي :اثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، رسالة ماحستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008ص 22 .

[4] بوز عرور عمار : مرجع سبق ذكره ص 80

الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية ماهو إلا ما تودعه هذه البنوك كنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي دون أن تتقاضى عن ذلك أي سعر فائدة .[1]

- **آلية عمل الاحتياطي النقدي:**

يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الأداة أن يؤثر في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، عن طريق التزامها بوضع احتياطي قانوني إلزامي، يمثل نسبة من احتياطها النقدي من الودائع الحالة، وهي عير مكلفة بطبيعتها، إذ يستطيع البنك أن يحقق بواسطتها إيرادات سهلة عن طريق إقراضها للجمهور، ومن ثم مضاعفة المعروض النقدي، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، فيضطر البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي، مما يؤدي إلى الحد من قدرة البنوك على استغلال هذه الحسابات في منح الائتمان. بمعنى انه إذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة توسعية، فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني، مما يحد من قدرة هذه البنوك على توليد الائتمان، وفي حالة رغبة البنك المركزي في إتباع سياسة انكماشية من نسبة الاحتياطي القانوني، مما يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان.[2]

3- سياسة سعر إعادة الخصم:

وهذه الوسيلة هي الأخرى التي لها تأثير على عرض النقد في التداول وعلى حجم الائتمان ونعني بسعر إعادة الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية بغرض تمكينها من التوسع في عمليات الإقراض الخاصة بها.[3]

ويقصد أيضا بسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يقرضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية أو على الأوراق التجارية التي تقدمها هذه البنوك لإعادة خصمها لديه وذلك بغرض توفير قدر مناسب من السيولة لهذه البنوك ،سواء لمواجهة أزمة سيولة مرتقبة في خلال فترة معينة أو لزيادة الطلب على سحب ودائعها كل هذا في إطار مساعدتها على القيام بوظيفتها الأساسية الا وهي منح الائتمان .[4]

ويطلق عليه أيضا سعر البنك وأيضا سعر إعادة الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يتقضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض، ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد الإضافية التي يقدمها البنك المركزي، وثانيا على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.[5]

---

[1] احمد عبد المنعم عفر ،واخرون: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، بدون طبعة، 2000،ص58

[2] وليد مصطفى شاويش مرجع سبق ذكره ص275-276.

[3] خضير عباس المهر: التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية ،عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الرياض، الطبعة الاولى 1981، ص189.

[4] احمد عبد المنعم عفر ،آخرون، مرجع سبق ذكره ص54-55

[5] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

- **فعالية سياسة إعادة الخصم:**

في ظل نظام العولمة واتساع نشاط البنوك التجارية هذا مما يقلل من فعالية إعادة الخصم وهو كونها محدودة الأثر إذا كانت البنوك التجارية في غنى عن البنك المركزي بسبب وفرة الأرصدة النقدية العاطلة لديها أو بسبب وجود مصادر أخرى تعود إليها عند الحاجة إلى السيولة كرؤوس الأموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف، أو توفير المشروعات على النقود سائلة في شكل احتياطات مخصصة للتمويل الذاتي، مما يجعل رفع سعر الخصم لا يؤثر على مقدرة السوق النقدية في توفير النقود السائلة وبالتالي على زيادة الائتمان. كما أن رفع سعر الفائدة يزيد من ايداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عوائد مرتفعة فيزيد من سيولة البنوك التجارية ويجعلها قادرة على منح قروض فتكون في غنى على البنك المركزي وعليه يمكن القول أن سياسة إعادة الخصم هي أداة من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على أسعار الفائدة وحجم الائتمان والسوق النقدية، لكنها تبقى محدودة الأثر، لذلك تحتاج إلى وسائل أخرى مكملة لتحقيق فعالية أكبر وتتوقف فاعلية سياسة إعادة الخصم على مدى اتساع سوق النقد والخصم وأهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في عمليات النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك لتمويله وحالة النشاط الاقتصادي، ومدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على الموارد المالية .[1]

ثانيا: الأدوات المباشرة (الكيفية أو النوعية):

تهدف هذه الأدوات إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، وهي مستعملة بكثرة نظرا للاعتقاد بأن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الأدوات المباشرة نذكر ما يلي[2]:

1/ سياسة تأطير القروض (السقوف النوعية للائتمان):

تعتبر هذه السياسة بسيطة من حيث وضعها وهي تحقق التحديد الكمي للقروض التي تطورها يكون عند مستوى محدد مسبقا من طرف البنك المركزي [3]

هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند ارتفاع سنوي للقروض التي تمنحها للزبائن، وهكذا من سنة لأخرى يجب ألا يتجاوز مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية .

[1] البحري عبد الله : مرجع سبق ذكره ص 65-66

[2] البحري عبد الله : مرجع سبق ذكره ص67

[3] صالحي عبد القادر: السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة 1999ص 57.

2 / السياسة الانتقائية للقروض:

تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته ووجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات، أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع، وأهم محددات هذه السياسة تتمثل في:

أ- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة: هنا يعمل البنك المركزي على فرض محددات انتقائية إما بتحديد حد أعلى على القروض الممنوحة له، أو برفع أسعار الفائدة لهذا النوع من القروض.

ب- تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان: فمثلا في فترات التضخم قد يلجأ البنك المركزي إلى وضع حد أعلى للائتمان المقدم بالبطاقات خاصة إذا كانت واسعة الانتشار.

ج- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف فإذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض الأنشطة فإنه يقوم بخصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

د- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي.

هـ - رقابة الائتمان العقاري.

و- هوامش الضمان المطلوبة: ويكون ذلك بإحداث تغير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية.[1]

3- تنظيم معدلات الفائدة:

يسعى الجهاز من خلال توسع ائتمانه، إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء منح القروض، أكبر من التكلفة التي يتحملها عند تسييره لهذه القروض وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل إتمام هذه القروض.[2]

ثالثا: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

1- الإغراء الأدبي:

ويتمثل هذا في قيام البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الاقتصاد الوطني بإقناع البنوك التجارية بالإجراءات والتوجيهات المطلوبة تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني أو التخفيض من حدتها باعتبار

[1] بن الدين محمد أمين : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –حالة الجزائر– رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 / 2010، ص21-22.

[2] البحري عبد الله : مرجع سبق ذكره ص69.

أن له سلطة أدبية إشرافية على البنوك التجارية وعادة ما يتم هذا الأسلوب عن طريق اللقاءات المباشرة مع مديري البنوك المتنوعة ويتم خلاله إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة.[1]

2- الرقابة المباشرة:

يستخدم البنك المركزي أسلوب الرقابة المباشرة لنشاطات وأحوال البنوك كأن يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرفه كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض بها.ويكون هذا الأسلوب أكثر نفعا في حالة التضخم وذلك لأن إجبار البنوك التجارية وإلزامها بالحد من التوسع يكون ممكنا، وقد لا يفيد هذا الأسلوب في حالة الكساد وذلك لأن إلزام البنوك التجارية بالزيادة في منح القروض قد يكون ممكن أحيانا.[2]

3 - قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية الخاصة:

تلجأ البنوك المركزية في الدول التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية الأخرى محدودة الأثر إلى القيام ببعض العمليات المصرفية الخاصة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة، حيث يقوم البنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية عن طريق قيامه بنفسه ببعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية عندما تمتنع البنوك التجارية مثلا عن منح القروض لقطاع من القطاعات المهمة كالزراعة والصناعة والتجارة في فترات الركود رغم الحاجة الماسة لهذه القروض، فيجد البنك المركزي نفسه مضطر لتقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها إلا أن طابع المنافسة مع البنوك الأخرى والذي يميز هذه لأداة، يتوقع أن يحدث أثار مضادة لأهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي لتنفيذها.[3]

[1] لعزازي حسيبة : مرجع سبق ذكره ص 37 .

[2] عيسى الزاوي: مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] شملول حسيبة : أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية رسالة لنيل شهادة الماجستر، علوم الاقتصادية : فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 2001، ص 30-31.

المبحث الثاني: ماهية النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محمل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم روبرت مالتوس سنة 1798 في كتابه مبدأ الأمة وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية

1- تعريف النمو الاقتصادي:

1) - يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهي يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارد إلى سلع وخدمات، ويعكس الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة.[1]

2) - كما انه يقصد بالنمو الاقتصادي الارتفاع المستمر في الإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، عادة ما يتم اعتماد وزيادة في إجمالي الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.[2]

3) - ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ومن التعريف السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1- النمو الاقتصادي لا يعني فقط الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل أن يترتب عن ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، ومنه فإن،

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

2- أن الزيادة التي تتحققي دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن يكون زيادة حقيقية، لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم.

3- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).[3]

---

[1] عثماني انبسة، بوحصان لامية : دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014 11/12 مارس 2013، جامعة سطيف 1.

[2] بن قدور على : الاقتصاد الكلي 1، مطبوعة في المقياس جامعة سعيدة 2013-2014، ص 11.

[3] بنابي فتيحة : السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2008-2009، ص 03.

وبصفة أدق يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي فكما نعلم أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوما على المستوي العام للأسعار، ولذلك فإن كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. يعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي/ عدد السكان.

أي انه يشير لنصيب الفرد في متوسط من الدخل الكلي للمجتمع هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الوطني وإنما يتعدى ذلك، يعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابت، أي مستوى معيشة الفرد لن يتغير، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي، بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي بمعدل اقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي .[1]

2- الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

في إطار تحديد مفهوم النمو الاقتصادي يجري التمييز بين مفهومين يقتربان من بعضهما البعض وهذين المفهومين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. [2]

إن حدوث النمو الاقتصادي (أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث التنمية بهذا المعنى الواسع وبيان ذلك كالتالي:

1) - النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد.

أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها العامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي عبر فترة زمنية ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من الناتج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية : اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2002-2003، ص11.

[2] فليح حسين خلف الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ط1، ص459.

2)- من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية للمؤسسة والثقافية والسياسية واقتصادية والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.

3)- ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي(بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلا) وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات(أي توزيعها بين أقاليم الدولة المختلفة) وفي توزيع الدخول والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة وفي إشباع الحاجات الأساسية للناس وفي سوق العمل(بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيء للتكنولوجية مثلا)

4)- يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية، هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات القومية والمحلية، كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني.

5)- ويقال ان التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوبا أو متبوعا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة

6)- إن النمو الاقتصادي عفوي وتلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق.

7)- إن النمو يحصل حق في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال والاستعمار، لأن الاحتلال يأتي ليدمر لا ليبني ويأخذ ولا يعطي، وهذا ما يتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت ومازالت تعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها، فما زالت تفتقر إلى الكثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب والميادين، لكن ذلك لم يمنع من نمو وزيادة في عدد السكان والمصانع والمباني، والمؤسسات التعليمية ودخل الأفراد رغم كونهم تحت الاحتلال.[1]

وبعبارة أخرى فإن النمو يمكن أن يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة، ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية الثقافية والسياسية القائمة، ضمن وضع ساكن (ستاتيكي وأفق زمني قصير، إلا أن

[1] جمال حلاوة، علي صالح: مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص30-31-32.

التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبدلات ايجابية واسعة نوعية وكمية، أي بفضل تبدلات جذرية تشكل كسرا لحلقة دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وخروجا على معطيات ومؤسساتها، إلى حلقة أرفع في لولب تطور المجتمع، ضمن وضع حركي (ديناميكي) وافق زمني طويل.[1]

المطلب الثاني :مقاييس النمو الاقتصادي

1)– المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونصيب التحول بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الإنفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:

أ– معدلات النمو بالأسعار الجارية

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.[2]

ب– معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

ج– معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوبة لحسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من يلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

[1] حازم البني من النمو والتنمية إلى العولمة والغات المؤسسة الوطنية للكتاب، طرابلس، لبنان 2010، ص20.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر: احمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الإشعاع الفنية مصر 1999،ص118.

2)- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة..الخ

3)- مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تهتم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.[1]

المطلب الثالث : شروط ومحددات النمو الإقتصادي

هناك عدة شروط وعوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن إيجازها فيما يلي:

1-شروط النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاث مكونات أساسية وهي:[2]

أولا: تراكم رأس المال:

يشمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المالية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

ثانيا: النمو السكاني:

يرتبط الأثر الإيجابي للنمو من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة وزيادة حجم السوق وسهولة التحفيز الطلبي الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العمل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.

[1] محمد مدحت مصطفى ،سهير عبد الظاهر احمد :مرجع سبق ذكره، ص 119- 120

[2] إسماعيل عبد الرحمان ،حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان ،1999، ص373.

ثالثا: التقدم التكنولوجي:

يعرف على أنه السرعة في تطوير المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشي، ويمثل التقدم التكنولوجي مفتاح النمو الاقتصادي على المدى الطويل

2- محددات النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:[1]

1 – كمية ونوعية الموارد البشرية:

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل منها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج
- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال .
- درجة التنظيم والإدارة العلاقات الإنسانية في العمل.

2-كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3- تراكم رأس المال:

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور المدارس، الجامعات وغيرها. أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

[1] إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن ،2004، ص 278.

- توقعات الأرباح
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

4- معدل التقدم التقني:

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتج أكثر كفاءة من الطرق القديمة.[1]

5- عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي في بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6- التخصص والإنتاج الواسع:

وهو الذي دعا إليه Adam Smith في كتابه ثروة الأمم (1776)، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي هذا وهناك محددات أخرى لم نذكرها كالسياسات المالية والنقدية.[2]

[1] طالب محمد عوض : مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن 2006، ص 183.

[2] حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة البتراء، دار البداية ناشرون والموزعون، عمان، 1999، ص111 .ص 113

المبحث الثالث :علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي

المطلب الأول :علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي

لقد تركز الاهتمام خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي على الدور المحتمل للنظام المالي كمحدد من محددات النمو الاقتصادي، ولهذا اهتم العديد من الباحثين بطبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومن بين النظريات التي اعتمد عليها الباحثين نجد: (بن قبلية ،2015- 2016، صفحة 112- 113).

يرى النقديون أن التغير في كمية النقد المعروضة هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير والى التقلبات في الأسعار في الأجل الطويل، ولذلك فان التغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في العرض النقدي، ففي حالة زيادة في المستوى العام للأسعار ترى النظرية النقدية أن يتقيد عرض النقد بكبح الزيادة في الإنفاق، والعكس في حالة الركود، لان ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى الناتج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار.

بينما ترى المدرسة الكينزية إلى أن الاقتصاد يعاني من حالة التشغيل الناقص بحاجة إلى زيادة محددة في الطلب الكلي أما عن طريق الإنفاق الحكومي آو زيادة عرض النقد ،الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، وهكذا يمكن أن ينقل الاقتصاد من حالة التشغيل الناقص إلى حالة التشغيل التام، أما في حالة التشغيل الكامل يرى كينز أن الأفراد يميلون إلى الاكتناز بحيث لا تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي على غرار زيادة في الطلب الكلي، لذا اقترح كينز في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعار الفائدة لكي ينخفض الطلب على الاستثمار وينخفض معه الإنتاج.[1]

المطلب الثاني : بعض الدراسات السابقة

في موضوعنا هذا نجد العديد من الدراسات التي تناولته نذكر منها :

- **الدراسة الأولى** : (عبد الحق بوعتروس – محمد دهان)، آثار التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مجلة الإقتصاد والمجتمع العدد 6 / 2010، تهدف هذه الدراسة الى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 – 2005، وقد أستخدمت في هذه الدراسة المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى كمية النقود بمفهومها الضيق (M1) أو الواسع (M2) .
- **الدراسة الثانية** : (كلثوم عبد القدر – حياوي)، قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال الفترة 1990 – 2015، تهدف الدراسة إلى البحث وقياس وتحليل العلاقة السببية بين

[1] د. رميسة كلاش، د. الهام نايلي، د.موسى بوتويرة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974 – 2018، مجلة اقتصادية والتنمية البشرية، جامعة ام البواقي وجامعة تيسمسيلت ،رقم المجلة 11 العدد1 وص 281-282.

تغير عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) والواسع (M2) والناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد العراقي خلال الفترة 1990 – 2015 ولغرض تحديد هذه العلاقة وطبيعتها التوازنية في المدى الطويل والقصير وإستخدام سببية أنجل – قرونجر وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية تتجه من عرض النقد الضيق والواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما ينطبق مع تحليل النقديون .

- **الدراسة الثالثة** : (وردة شيبان)، العلاقة السببية بين لحمية النقود والناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الإقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014، وقد إستخدمت منهجية قرونجر وتوصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام وتتجه من الناتج الداخلي الخام إلى الكتلة النقدية بمعناها الواسع والضيق وهذا ما ينطبق على طبيعة الإقتصاد الجزائري وطبيعة السياسة النقدية المنتهجة .

وقد تشابهت هذه الدراسات مع دراستنا من حيث وجود العلاقة السببية وإختلفت عنهم من حيث المكونات والمتغيرات المستخدمة في دراستنا، فقد ركزنا على الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) وكذلك من حيث فترة الدراسة .

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المفسرة للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية تعتبر مجال واسع الاهتمام من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف الحقب الزمنية للدور الذي تلعبه في السوق النقدية، وذلك من خلال قيام البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في كمية المعروض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل معدل التضخم والبطالة.

أما النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغيير في حجم النشاط الاقتصادي، وتعرضنا إلى أهم الفروقات بينه وبين التنمية وحددنا مقاييسه وأهم محدداته وشروطه.

في الأخير نأتي إلى العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر السيولة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(2021 – 1990)

تمهيد

لقد توصلت أغلب الدراسات السابقة إلى وجود علاقة سببية بين الكتلة النقدية والنمو الإقتصادي خلال فترات مختلفة، وجاءت دراستنا للبحث عن العلاقة السببية بين هذين المتغيرين خلال الفترة (1990 – 2021)، وقد إستخدمنا في ذلك مجموعة من الإختبارات القياسية والإحصائية بعد تقديم نموذج الدراسة بداية بالتمثيل البياني لمتغيرات محل الدراسة ثم إختبارات تشخيصية (قبلية) كإختبارات الإسقرارية والسببية ومصفوفة الإرتباط وكذلك إختبارات النتائج (بعدية) كإختبار أنجل غرونجر ومنهجية الأرديل (ARDL) .

و قسمنا هذا الفصل إلى 3 مباحث كالآتي :

المبحث الأول: تحديد النموذج ومنهجية البحث

المبحث الثاني: اختبارات التشخيصية

المبحث الثالث: نمذجة واختبار علاقة تكامل مشترك بين logpib وlogm2

المبحث الأول: تحديد النموذج ومنهجية البحث

المطلب الأول: تقديم النموذج النظري

بناءا على ما تم استعراضه من الدراسات السابقة، وما تم التطرق إليه في الجانب النظري حول أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لاتجاه العلاقة بين M2 وGDP، ومن خلال بحثنا لهذا الموضوع، وبتسليط الضوء على اقتصاد الجزائر يمكن عرض متغيرات الدراسة في الصيغة الدوال التالية:

$$GDP = f(M2) \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

GDP: تمثل الناتج المحلي الاجمالي.

$M2$: تمثل البطالة.

وبتحويل هذه الدالة إلى علاقة (معادلة) رياضية، أي صياغة النموذج النظري، نجد أن:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1(M2_t) + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

β_0: تمثل الحد الثابت.

β_1 : تمثل معاملات النموذج المراد تقديرها.

المتغير العشوائي (يواقي) الانحدار المقدر. ε_t:

المطلب الثاني: بيانات وعينة الدراسة ومصادرها:

إن المتغيرات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تخص الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2021، أي أن حجم العينة هو 32 ملاحظة، حيث تم تجميعها من مصادر محلية من جهات مختصة (الديوان الوطني للاحصائيات، تقارير بنك الجزائر).

المطلب الثالث: أسلوب المتبع في الدراسة ومعالجة البيانات

- **أسلوب المتبع في الدراسة:**

سنستخدم غي هذه الدراسة أساليب قياسية وإحصائية لتحليل السلاسل الزمنية، واتباع تقنية التكامل المشترك انجل غرانجر، .وتحليل اتجاه العلاقة السببية، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات الاحصائية لمتغيرات محل الدراسة.

- **معالجة البيانات:**

لإثبات وجود علاقة تكامل مشترك وتحليل اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات محل الدراسة، فقد تم الاعتماد على برنامج (EVIEWS 12) لمعالجة البيانات.

المبحث الثاني: اختبارات التشخيصية

المطلب الأول: مصفوفة الارتباط بين متغيرات محل الدراسة

الجدول رقم (01): يمثل مصفوفة الارتباط بين متغيرات محل الدراسة

	LOGM2	LOGPIB
LOGM2	1	0.99
LOGPIB	0.99	1

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

من مصفوفة الارتباط السابقة نستنتج أن هناك ارتباط قوي طردي بين متغيرات محل الدراسة(LOGPIB-LOGM2).

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل زمنية

1. دراسة استقراريه السلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى):

لدراسة استقراريه متغيرات الدراسة إستعنا ببرنامج (Eviews12) للقيام بالتمثيل البياني للكشف عن الاتجاه العام، وكذلك استخدمنا مجموعة من الاختبارات الإحصائية (القياسية) كدالة الارتباط الذاتي واختبار جدر الوحدة (ديكي فوللر المرسع).

1.1- دراسة استقراريه السلاسل الزمنية (LOGM2 , LOGPIB):

أ. التمثيل البياني:

الشكل رقم (03): يوضح التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (LOGPIB, LOGM2) في المستوى.

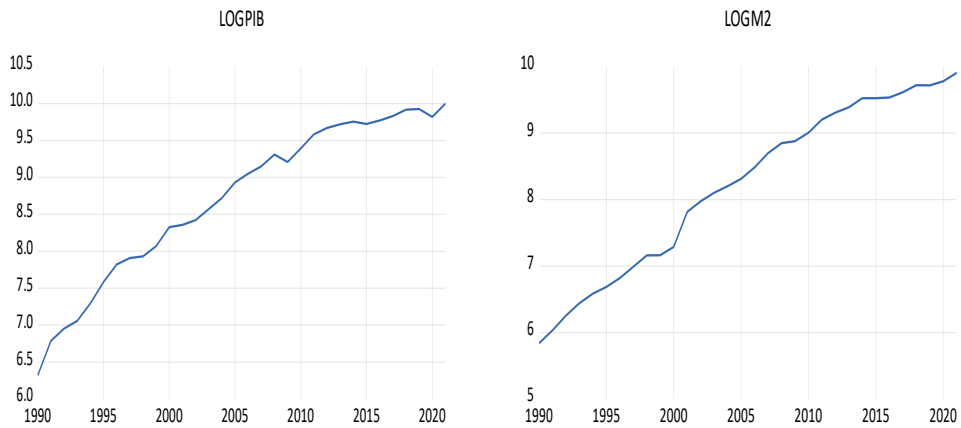

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

من التمثيل البياني السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين (logm2) و(logpib) تحتويان على إتجاه العام، وبالتالي هما غير مستقرتين. ولتأكيد ذلك سنقوم بمجموعة من الاختبارات الإحصائية.

ب. دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات محل الدراسة في المستوى:

الجدول رقم (02): يوضح نتائج دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات محل الدراسة في المستوى.

إسم المتغير	قيمة الإحصائية *	القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05}(12)$	القرار
LOGM2	125.75	21.026	غير مستقرة
LOGPIB	112.81	21.026	غير مستقرة

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

إن ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية (Q^*) بالنظر إلى آخر قيمة في عمود (Q-Stat) تساوي125,75 و112.81 بتأخر ($K \leq 12$) للمتغيرين (LOGM2) و(LOGPIB) على التوالي أكبر من قيمة الإحصائية المجدولة ($\chi^2_{0.05}(12) = 21.026$) أي:

نرفض فرض العدم الذي ينص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي السلسلتين غير مستقرتين.

ج. إختبار جدر الوحدة:

- إختبار ديكي فوللر الموسع (ADF):

الجدول رقم (03): يوضح إختبار (ADF) للسلسلة (LOGM2)

الصيغة		عند المستوى (Level)			عند الفرق الأول (1st Difference)		
المتغير		LOGM2			LOGM2		
نوع النموذج		(4)	(5)	(6)	(4)	(5)	(6)
القيمة المحسوبة		-0.66	-2.53	6.48	-5.34	-4.34	-2.18
القيم الحرجة	%1	-4.28	-3.66	-2.64	-4.31	-3.67	-2.64
	%5	-3.56	-2.96	-1.95	-3.57	-2.96	-1.95
	%10	-3.21	-2.61	-1.61	-3.22	-2.62	-1.61
الاحتمال الحرج		0.97	0.12	1.00	0.0008	0.0018	0.0297
القرار		**غير مستقرة**	**غير مستقرة**	**غير مستقرة**	**مستقرة**	**مستقرة**	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).نلاحظ من نتائج اختبار

ديكي فوللر الموسع (ADF) بالنسبة للنماذج الثلاثة أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بدون قيمة مطلقة وهذا عند جميع مستويات المعنوية، وكذلك قيم الاحتمال الحرج أكبر من 5%، وبالتالي نستنتج أن السلسلة (LOGM2) الأصلية (عند المستوى) غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة، ومنه نقبل فرض العدم H_0 .

وبعد أخذ الفرق الأول للسلسلتين لاحظنا من نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) بالنسبة للنماذج الثلاثة أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة بدون قيمة مطلقة وهذا عند جميع مستويات المعنوية، وكذلك قيم الاحتمال الحرج أقل من 5%، وبالتالي نستنتج أن السلسلة (LOGM2) بعد أخذ الفرق الأول قد استقرت ولا تحتوي على جذر وحدوة، ومنه نرفض فرض العدم H_0 .

الجدول رقم (04): يوضح إختبار (ADF) للسلسلة (LOGPIB)

الصيغة		عند المستوى (Level)			عند الفرق الأول (1st Difference)		
المتغير		LOGPIB			LOGPIB		
نوع النموذج		(4)	(5)	(6)	(4)	(5)	(6)
القيمة المحسوبة		-2.31	-4.29	4.87	-6.16	-5.21	-2.26
القيم الحرجة	%1	-4.28	-3.66	-2.64	-4.29	-3.67	-2.65
	%5	-3.56	-2.96	-1.95	-3.56	-2.96	-1.95
	%10	-3.21	-2.61	-1.61	-3.21	-2.62	-1.61
الاحتمال الحرج		0.41	0.0020	1.00	0.0001	0.0002	0.0254
القرار		**غير مستقرة**	**مستقرة**	**غير مستقرة**	**مستقرة**	**مستقرة**	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

نلاحظ من نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) بالنسبة للنماذج الثلاثة أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بدون قيمة مطلقة وهذا عند جميع مستويات المعنوية، وكذلك قيم الاحتمال الحرج أكبر من 5%، وبالتالي نستنتج أن سلسلتين (LOGPIB) الأصلية (عند المستوى) غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة، ومنه نقبل فرض العدم H_0 .

وبعد أخذ الفرق الأول للسلسلتين لاحظنا من نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) بالنسبة للنماذج الثلاثة أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة بدون قيمة مطلقة وهذا عند جميع مستويات المعنوية، وكذلك قيم الاحتمال الحرج أقل من 5%، وبالتالي نستنتج أن سلسلة (LOGPIB) بعد أخذ الفرق الأول قد استقرت ولا تحتوي على جذر وحدوة، ومنه نرفض فرض العدم H_0 .

المطلب الثالث: إختبار العلاقة السببية:

سنقوم في هذه المرحلة باختبار العلاقة السببية لغرانجر بين متغيرات محل الدراسة، والجدول الموالي يبين ذلك:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/01/23 Time: 22:40
Sample: 1990 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGPIB does not Granger Cause LOGM2	31	4.34238	0.0464
LOGM2 does not Granger Cause LOGPIB		4.87855	0.0355

تحليل نتائج اختبار سببية غرانجر:

من جدول السابق رقم (2)، والذي يوضح إتجاه العلاقة السببية بين متغيرات محل الدراسة، يتضح أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين logpib وlogm2، أي أن التغيرات في logpib يسبب التغيرات في logm2 والعكس صحيح، وهذا ما تبينه قيم الاحتمال الجرج الموجودة في الجدول.

المبحث الثالث: نمذجة واختبار علاقة تكامل مشترك بين logpib وlogm2

بمأن السلسلتين الزمنيتين المتعلقة بمتغيرات محل الدراسة قد استقرت من نفس الدرجة وعند الفرق الاول، فأن طريقة أنجل – غرانجر هي النموذج الأنسب لدراسة العلاقة.

المطلب الاول: طريقة انجل قرانجر للتقدير العلاقة بين logpib وlogm2:

حيث تتلخص هذه الطريقة في الخطوات التالية:

الخطوة الاولى : تقدير العلاقة في المدى الطويل بأستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS (انحدار التكامل المشترك):

$$logPIB_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} logM2_t + e_t$$

بالاعتماد على مخرجات (Eviewse 12) من تطبيق (OLS)، واجراء الانحدار بين (LOGPIB , LOGM2) في الجزائر خلا الفترة (1990-2021)، فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (05): يوضح نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل.

Variable	coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.934363	0.178242	10.85246	0.0000
LOGM2	0.825633	0.021451	38.48898	0.0000
$logGDP_t = 1.934363 + 0.825633 logM2_t$				
$R^2 = 0.98$				
F-statistic=1481.471 , Prob(F-sta)=0.0000 , DW=0.68				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

من الجدول السابق أظهرت النتائج ان :

- كل المعلمات جاءت معنوية عند مستوى المعنوية 5% حسب اختبار (t-Statistic).
- كما بينت النتائج تقدير علاقة طويلة الاجل أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وهذا ما تبينه الاشارة الموجبة للمعلمة المتغير المستقل (LOGM2)، وهذا يبين أنه كلما زاد (LOGM2) بوحدة واحدة يزيد (LOGPIB) بـ 0.82.

- كما جاءت قيمة معامل التحديد عالية جدا حيث بلغت 98% .، أي أن متغير (LOGM2) يفسر 98% من التغير والتباين الحاصل في المتغير التابع (LOGPIB)، أما 2% تعود للعوامل أخرى.
- إن القيمة الاحتمالية للفيشر التي تقيس المعنوية الكلية للنموذج تساوي 0.000 وهي أقل من 5%، أي أن النموذج معنوي وذو مدلولية احصائية وهو مقبول إحصائيا.

يفترض أنجل – جرانجر أن تكون سلسلة البواقي الناتجة عن الانحدار ساكنة ومستقرة عند المستوى، ولهذا وجب علينا استخراج سلسلة البواقي والتأكد من استقراريتها، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة للديكي فوللر الموسع (ADF)، وذلك كما يلي:

الخطوة الثانية: اختبار استقرارية سلسلة البواقي (e1):

الجدول رقم (06): يوضح نتائج اختبار (ADF) للسلسلة البواقي في المستوى.

الصيغة	عند المستوى (Level)		
المتغير	E1		
القيم الحرجة	(%1)	(%5)	(%10)
القيمة المجدولة	-2.64	-1.95	-1.61
القيمة المحسوبة	-3.76		
الاحتمال الحرج	0.0005		
القرار	مستقرة		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

نلاحظ من نتائج الاختبار السابق أن قيمة المحسوبة أكبر من قيم المجدولة بالقيمة المطلقة وذلك عند جميع القيم الحرجة، كما نلاحظ أن قيمة الاحتمال الحرج أصغر من 5%. وحسب اختبار ديكي فوللر المطور فإننا نرفض فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي نقبل فرض العدم أي أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى. ومنه فالعلاقة طويلة المدى المقدرة سابقا صحيحة وغير مظللة، كما تؤكد هذه النتائج على وجود علاقة تكامل المشترك وهذا ما يقودنا إلى القيام بالخطوة الثانية وهي تقدير العلاقة في الأجل القصير (تصحيح الخطأ ECM)

الخطوة الثالثة: تقدير العلاقة في الأجل القصي (تصحيح الخطأ ECM):

الجدول رقم (07): يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير (تصحيح الخطأ ECM)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Least Squares
Date: 05/27/23 Time: 18:31
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.172571	0.126338	17.19643	0.0000
LOGM2	0.798340	0.015085	52.92163	0.0000
E1(-1)	0.539419	0.122096	4.417993	0.0001

R-squared	0.990301	Mean dependent var	8.791707
Adjusted R-squared	0.989608	S.D. dependent var	0.998005
S.E. of regression	0.101737	Akaike info criterion	-1.641081
Sum squared resid	0.289813	Schwarz criterion	-1.502308
Log likelihood	28.43675	Hannan-Quinn criter.	-1.595844
F-statistic	1429.433	Durbin-Watson stat	1.814507
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

نتائج الجدول السابق تبين أن قيمة معامل تصحيح الخطأ جاءت معنوية حيث بلغت قيمة الاحتمال المرفق لهذا المعامل 0.0001 وهي أصغرمن مستوى المعنوية 5%، غير أن اشارة هذا المعامل جاءت غير سالبة وهذا يؤكد على عدم وجود علاقة طويلة المدى.

المطلب الثاني: استخدام منهجية (ARDL) للتقدير العلاقة بين logpib وlogm2:

أولا: تحديد فترة الابطاء المناسبة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGM2 LOGPIB
Exogenous variables: C
Date: 05/27/23 Time: 18:40
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.49848	NA	0.022919	1.899899	1.993312	1.929783
1	66.82184	167.9766*	5.95e-05*	-4.054789*	-3.774550*	-3.965138*
2	68.83918	3.362239	6.83e-05	-3.922612	-3.455546	-3.773194

الشكل رقم (04) : يبين نتائج اختبارات فترات الابطاء المثلى

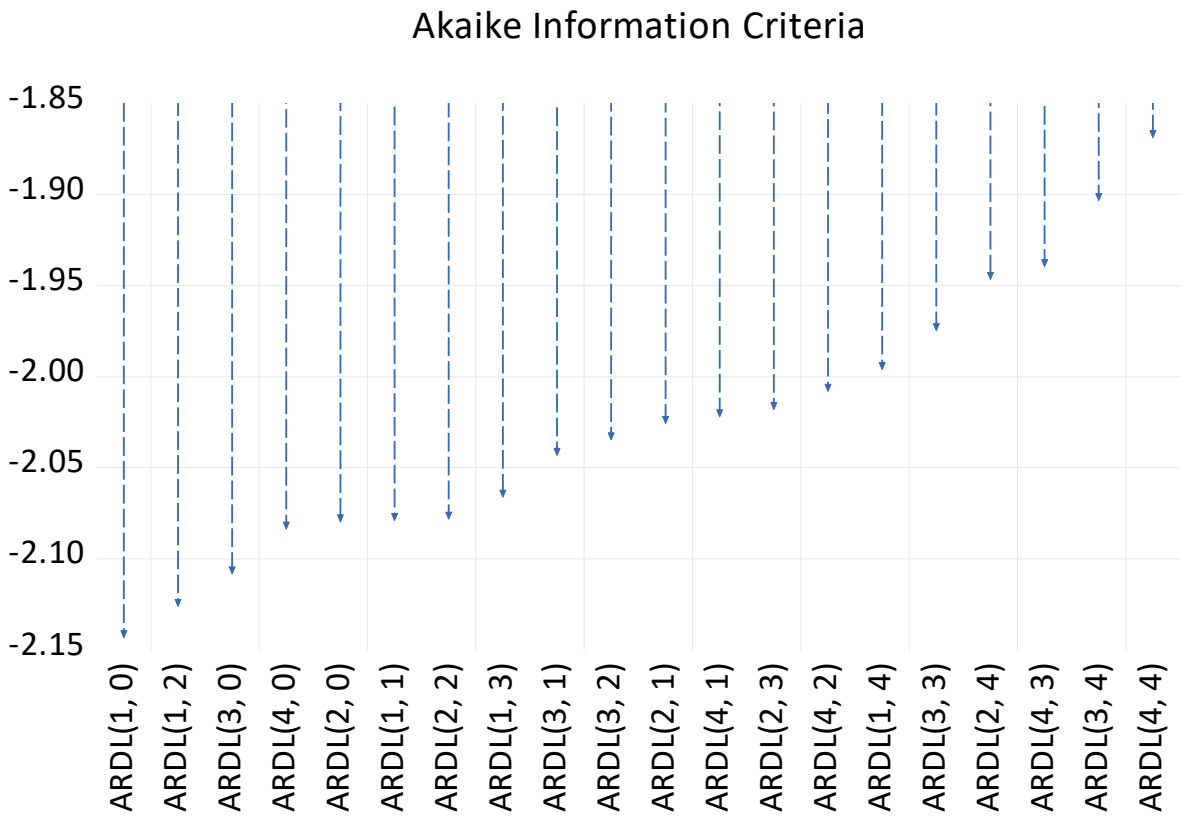

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

من خلال الشكل السابق الذي يوضح النتائج الممكنة عند تغيير درجات ابطاء متغيرات النموذج وذلك حسب تحديد درجة(1) حسب معايير المفاضلة, ومنه يتضح ان النموذج ARDL (1,0) هو النموذج الامثل ويمتلك اقل قيمة حسب هذا الاختبار حيث ان المتغير المستقل مبطئ عند درجة (0) في حين ان المتغير التابع فهو مبطئ عند درجة (1)

ثانيا: اختبار جودة النموذج

قبل اعتماد نموذج ARDL(1.0) في تقدير تأثير الطويل والقصير الاجل نقوم بتأكد من سلامة وصلاحية وجودة هذا النموذج, حيث سنستخدم لاختبار جودة النموذج مجموعة من الاختبارات، وهي كما يلي:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

الشكل رقم (05): يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

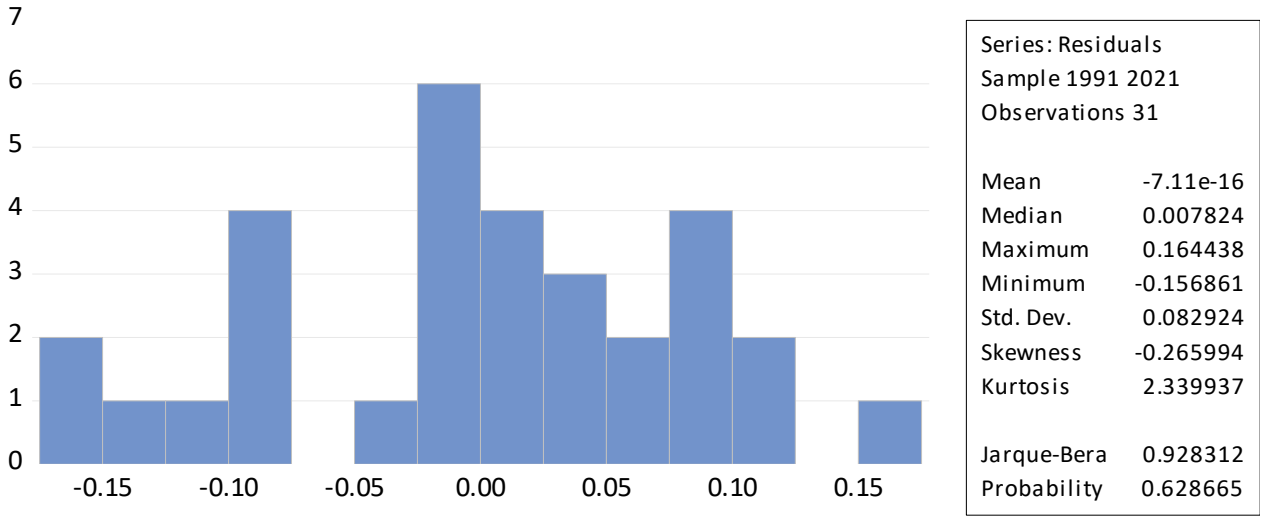

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12)

من الجدول السابق نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لاختبار jarque-bera بلغت 0.62 وهي اكبر من 5% وبتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

الشكل رقم (06): يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.007998	Prob. F(1,27)	0.9294
Obs*R-squared	0.009180	Prob. Chi-Square(1)	0.9237

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

نلاحظ من الجدول السابق ان القيمة الاحتمالية ل F-statistic هي 0.92 اكبر من مستوى المعنوية 5% وبتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي.

- **اختبار تجانس التباين (تباته عبر الزمن):**

الشكل رقم (07): يوضح نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.020218	Prob. F(1,28)	0.8879
Obs*R-squared	0.021647	Prob. Chi-Square(1)	0.8830

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة الاحتمالية بلغت 0.88 وهي اكبر من 5% مما يعني ان F-statistic ليست معنوية وبتالي نقبل الفرض البديل الذي ينص على تبات التباين عبر الزمن

- **نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDLالمقدر:**

الشكل رقم (08): يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL المقدر

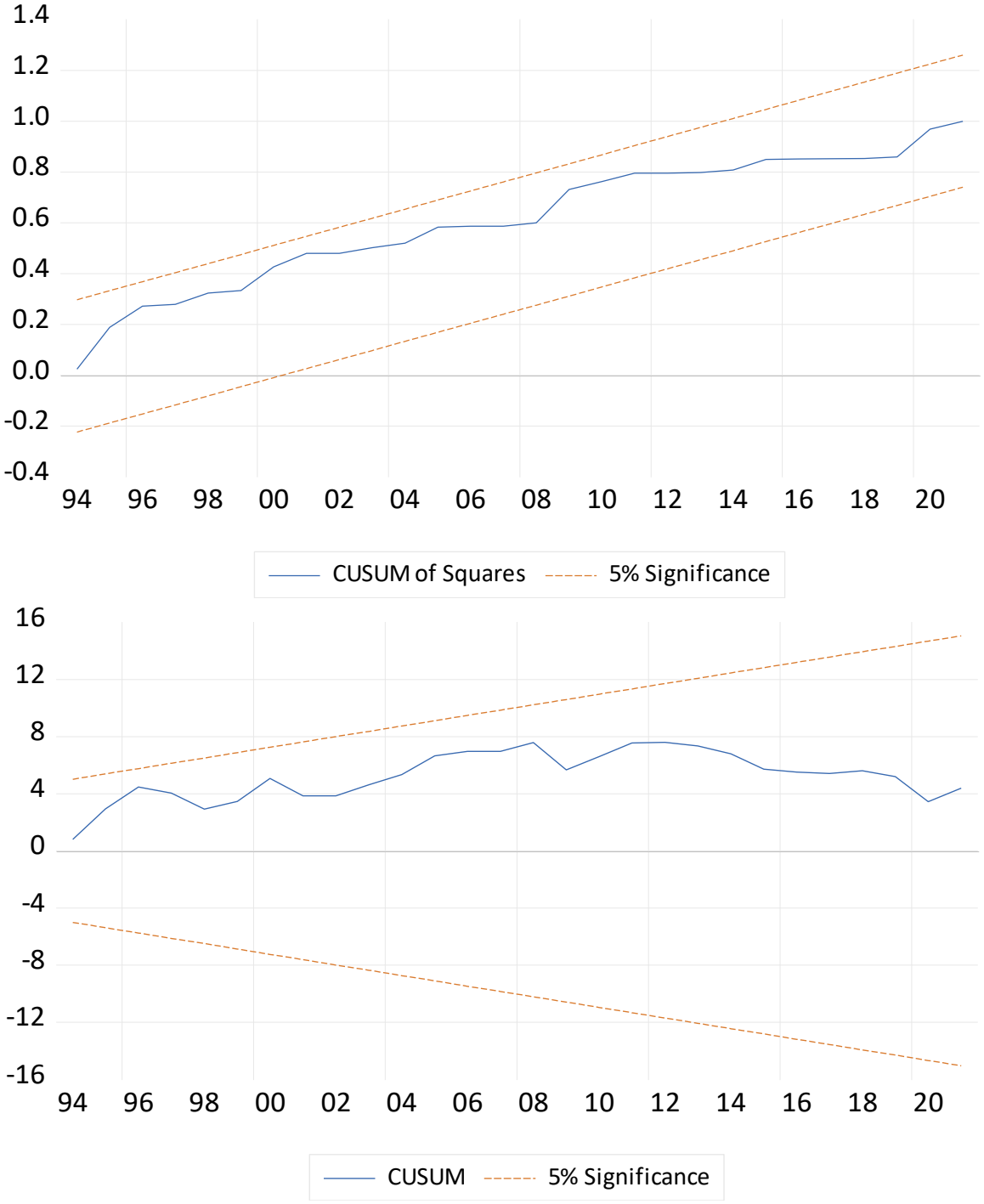

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

إن المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ هما عبارة عن خط وسط يقع داخل الحدود المنطقة الحرجة (حدود مجال الثقة)، مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDLعند مستوى معنوية 5%، وعليه يمكن القول أن هناك استقرارا في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير. ومن الشكل السابق بتضح أن كل من الاختبارين المذكورين بيانيا يقع ضمن نطاق الحدود الحرجة، ولذا فإن هذه الاختبارات تثبت سكون المعلمات القصيرة والطويلة الأجل لنموذج ARDL.

المطلب الثالث: اختبار معلمات النموذج في الاجل الطويل والاجل القصير

- **اختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود (Bounds test):**

الجدول رقم (08): يوضح اختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود(bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	28.57383	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

تشير النتائج اختبار منهجية كثير الحدود ان القيمة المحسوبة F-statistic اكبر من القيم الحرجة للحد الاعلى والادنى عند كل مستويات المعنوية ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ويعني ذلك انه توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة (logm2 وlogpib).

- **تحليل وتفسير علاقة الآجل القصير:**

الجدول رقم (09): جدول يوضح تحليل وتفسير علاقة الاجل القصير.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/27/23 Time: 18:48
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.066467	0.202801	5.258698	0.0000
LOGPIB(-1)*	-0.317636	0.109606	-2.897983	0.0072
LOGM2**	0.218019	0.094717	2.301791	0.0290

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

R-squared	0.485852	Mean dependent var	0.118678
Adjusted R-squared	0.485852	S.D. dependent var	0.115647
S.E. of regression	0.082924	Akaike info criterion	-2.110068
Sum squared resid	0.206290	Schwarz criterion	-2.063810
Log likelihood	33.70605	Hannan-Quinn criter.	-2.094989
Durbin-Watson stat	1.903831		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

- نلاحظ ان هناك علاقة ديناميكية قصيرة الاجل بين logm2 وlogpib وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الاشارة ومعنوي حيث كانت قيمته 0.31- مع احتمال المرفق 0.0072 وهو اصغر من 5% , حيث يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى والاشارة السالبة تؤكد وتدعم وجود علاقة التكامل المشترك
- بلغت قيمة معامل التحديد 48% وهي قيمة مقبولة والتي تبين ان التغير والتباين الحاصل في المتغير التابع logpib راجع لتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل بنسبة 48%, اما النسبة 52% راجعة الى عوامل اخرى لم تظهر في النموذج
- قيمة Durbin-Watson stat هي 1.90 وهي قريبة من 2 مما تؤكد على عدم وجود ارتباط وانحدار زائد بين متغيرات محل الدراسة

- نلاحظ ان معامل D(logm2) بلغت 0.21 وهي موجبة معنوية اي ان اذا زاد بوحدة واحدة فيؤدي ذلك الى زيادة logpib الى 21 %
- **تحليل وتفسير علاقة الآجل الطويل:**

الجدول رقم (10): جدول يوضح تحليل وتفسير علاقة الاجل الطويل.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGM2	0.686380	0.070991	9.668564	0.0000
C	3.357511	0.700404	4.793675	0.0000

EC = LOGPIB - (0.6864*LOGM2 + 3.3575)

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12).

من نتائج تقدير علاقة طويلة الاجل يتبين ان معامل logm2 جاء معنوي مما يؤكد على ان هناك تأثير لهذا المتغير على logpib كما جاءت اشارته موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث تؤدي زيادة logm2 بوحدة واحدة الى زيادة logpib ب 68.63%

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل قمنا بتقديم النموذج المناسب للدراسة مع تحديد العينة المناسبة ومتغيرات البحث ولمنهجية المشبعة وقد توصلنا إلى أن المتغيرات قد إستقرت بعد الفرق الأول ومن ثم إمكانية وجوجد علاقة تكامل مشترك وبعد دراسة نموذج أنجل غرونجر تبين أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك ثم طبقنا منهجية ARDL وقمنا بتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل .

خاتمة العامة

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي، بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي إلى تبني نظام اقتصاد السوق، والذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، نجد أن الهدف من كل هذا هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها ترتقي إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ومنه الوصول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما، ولكن التحدي الذي وقف أمام السلطات النقدية في الجزائر هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفارق بين كمية وحجم المعروض النقدي المصدر والمتداول ومستوى النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

- من خلال القيام بالتمثيل البياني ومجموعة من الإختبارات الإحصائية (دالة الإرتباط الذاتي وإختبار جدر الوحدة لديكي فولر المطور) للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات محل الدراسة، تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها إستقرت بعد أخذ الفرق الأول لها.
- وبعد اختبار استقرارية سلسلة البواقي تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى. ومنه فالعلاقة طويلة المدى المقدرة سابقا صحيحة وغير مظللة، مما يؤكد وجود علاقة تكامل المشترك والقيام بالخطوة الثانية وهي تقدير العلاقة في الأجل القصير (تصحيح الخطأ ECM)، حيث بينت النتائج أن هذا المعامل معنوي ولكنه غير سالبة وهذا يؤكد على عدم وجود علاقة طويلة المدى.

- من خلال النتائج السابقة المحصل عليها تم استخدام منهجية (ardl) للتقدير العلاقة بين logpib وlogm2، وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك الذي بينته نتائج اختبار منهجية كثير لحدود وبعد التقدير وجدنا ان هناك علاقة ديناميكية قصيرة الاجل بين logm2 وlogpib وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الاشارة ومعنوي .

- من نتائج تقدير علاقة طويلة الاجل يتبين ان معامل logm2 جاء معنوي مما يؤكد على ان هناك تأثير لهذا المتغير على logpib كما جاءت اشارته موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين .
- نتائج اختبار سببية غرانجر بينت أن السببية تأخذ مسار ثنائي الاتجاه يمتد من من logpib إلى logm2 والعكس صحيح.

التوصيات :

من خلال البحث ودراستنا لهذا الموضوع يمكن أن نضع مجموعة من التوصيات موضحة في النقاط التالية:

- ✓ الاهتمام بمجال السياسة النقدية وإعادة تقييم شامل لدورها في الاقتصاد.
- ✓ الانتقال من اعتماد أدوات السياسة النقدية المباشرة إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة نظرا لاعتبارها أكثر فعالية .
- ✓ اعتماد سياسات اقتصادية تساهم في التحفيز على الادخار،لزيادة دور البنك كوسيط مالي.
- ✓ تهيئة المناخ اللازم للاستثمار الحقيقي قصد تنويع الاقتصاد الجزائري، والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات.
- ✓ حفز الاستثمار في محفظة الأوراق المالية من أجل ضمان قنوات قانونية لإنسياب النقود في الاقتصاد ومنه تقليص من تمثيل الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي التحكم في النقود المتداولة في الاقتصاد الجزائري وتقليص تسرب النقود خارج الجهاز المصرفي.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

2- فوزي القيسمي، النظرية النقدية دار التضامن، الطبعة 1، بغداد، 1964.

3- وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى.

4- زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الاردن، 2013.

5- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1981.

6- احمد عبد المنعم عفر واخرون، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، بدون طبعة، 2000.

7- بن قدور على، الاقتصاد الكلي 1، مطبوعة في المقياس جامعة سعيدة 2013-2014.

8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2002-2003.

9- فليح حسين خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ط1.

10- جمال حلاوة، علي صالح: مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

11- حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات المؤسسة الوطنية للكتاب، طرابلس، لبنان 2010.

12- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

13- إسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان ،1444.

14- إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

15-طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006 .

16- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة البتراء، دار البداية ناشرون والموزعون، عمان، 1999 .

المذكرات:

1- لعزازي حسيبة، لعزازي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، 2011 .

2- البحري عبد الله، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005.

3- بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008 .

4- بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر ،2004.

5- عيسى الزاوي، اثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008.

6- صالحي عبد القادر، السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة، 1999.

7- بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –حالة الجزائر– رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 / 2010.

8- شملول حسيبة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية رسالة لنيل شهادة الماجستر، علوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة، الجزائر، 2001.

9- بنابي قتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2008-2009.

10- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة دولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006.

المجلات:

1. رميسة كلاش، د. الهام نايلي – د.موسى بوتويرة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974 – 2018، مجلة اقتصادية والتنمية البشرية، جامعة ام البواقي وجامعة تيسمسيلت، رقم المجلة 11 العدد1 .
2. نشرة الصندوق النقدي الدولي عدد سنوي خاص لمحسن سرحان، سبتمبر 1999.

المؤتمرات:

1. عثماني انبسة، بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014 11/12 مارس 2013، جامعة سطيف 1.

الملاحق

1- دراسة استقرارية السلسلة الومنية () الأصلية (عند المستوى):

1-1- التمثيل البياني :

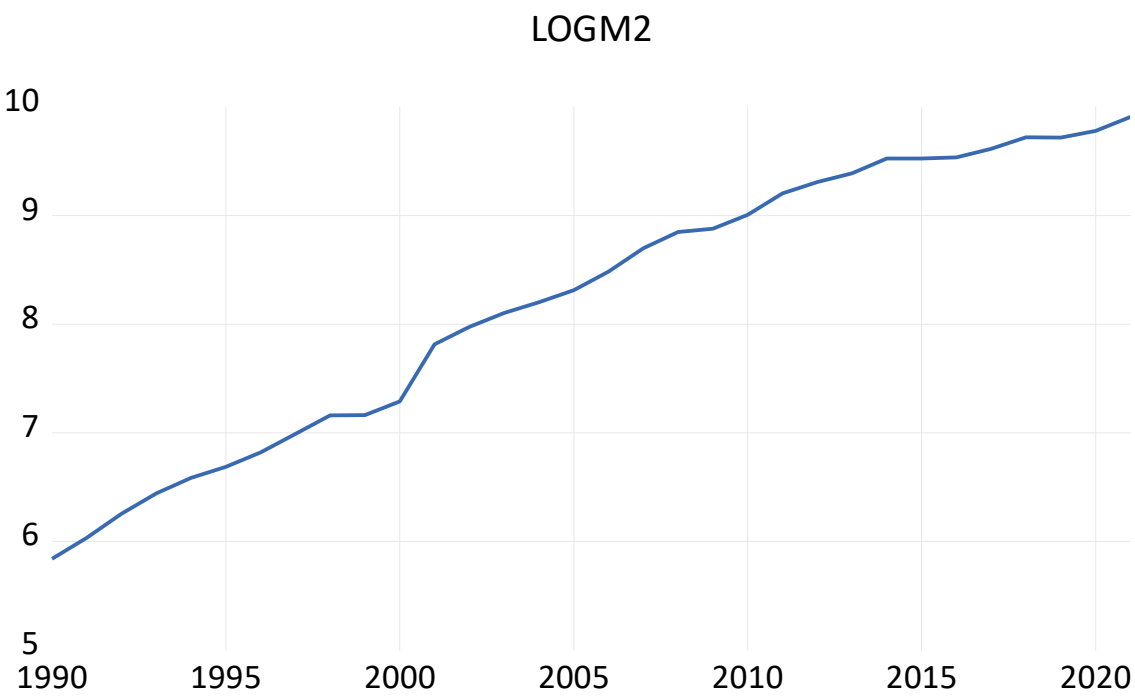

1-2- دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الومنية () الاصلية (عند المستوى):

Date: 05/24/23 Time: 17:12
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*******	. |*******	1	0.909	0.909	29.025	0.000
. |******|	. | . |	2	0.821	-0.035	53.470	0.000
. |***** |	. | . |	3	0.736	-0.026	73.814	0.000
. |***** |	. | . |	4	0.651	-0.055	90.258	0.000
. |**** |	. | . |	5	0.565	-0.052	103.11	0.000
. |*** |	. *| . |	6	0.476	-0.069	112.61	0.000
. |*** |	. *| . |	7	0.385	-0.078	119.07	0.000
. |**. |	. *| . |	8	0.293	-0.072	122.96	0.000
. |* . |	. | . |	9	0.206	-0.043	124.96	0.000
. |* . |	. *| . |	10	0.112	-0.109	125.59	0.000
. | . |	. *| . |	11	0.018	-0.086	125.60	0.000
. | . |	. | . |	12	-0.052	0.052	125.75	0.000

1-3- اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية () الأصلية (عندالمستوى):

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.660887	0.9674
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	

	10% level	-3.215267

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.533868	0.1175
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.479549	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2- دراسة استقراريه لسلسلة الزمنية () بعد الفرق الاول:

2-1- التمثيل البياني لسلسلة الزمنية () بعد الفرق الاول:

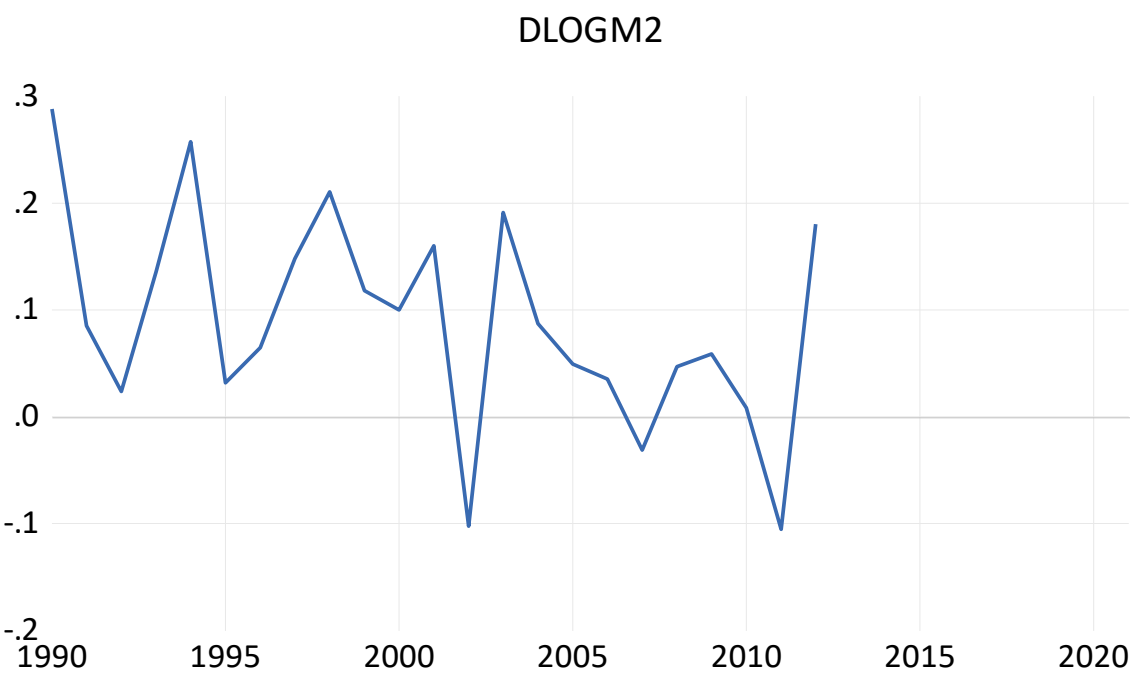

2-2- دالة الارتباط الذاتي :

Date: 05/24/23 Time: 17:17
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.201	0.201	1.3808	0.240
. *| . |	.**| . |	2	-0.191	-0.241	2.6679	0.263
. |* . |	. |* . |	3	0.091	0.207	2.9676	0.397
. |* . |	. | . |	4	0.179	0.063	4.1842	0.382
. |* . |	. |* . |	5	0.126	0.143	4.8104	0.439
. |* . |	. |* . |	6	0.118	0.109	5.3772	0.496
. | . |	. | . |	7	0.011	-0.028	5.3820	0.613
. *| . |	. *| . |	8	-0.174	-0.191	6.7249	0.567
. |* . |	. |* . |	9	0.091	0.144	7.1135	0.625
. |**. |	. |* . |	10	0.271	0.111	10.689	0.382
. | . |	. *| . |	11	-0.035	-0.072	10.751	0.464
. *| . |	. | . |	12	-0.167	-0.059	12.257	0.425

2-3- اختبار ADF :

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.345437	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.347410	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		-2.188284	0.0297
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

3- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية (loggdp) الأصلية (عند المستوى):

3-1- التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (loggdp) الأصلية (عند المستوى):

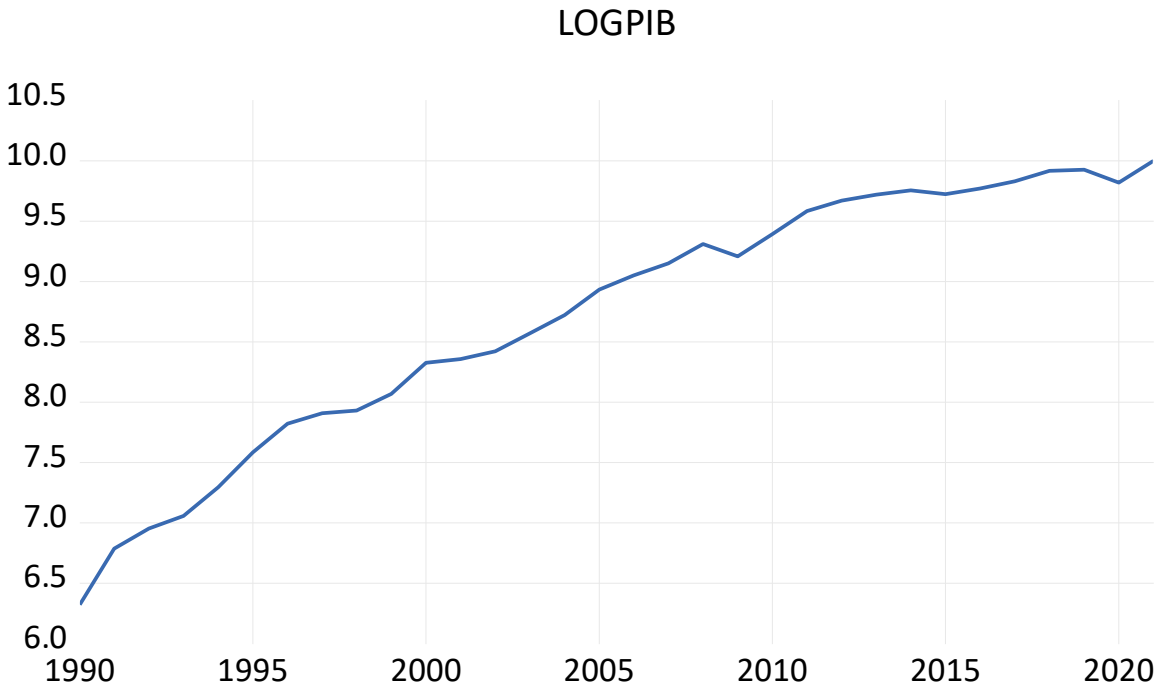

3-2- دالة الإرتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (loggdp) الأصلية (عند المستوى):

Date: 05/25/23 Time: 10:24
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |****** |	. |****** |	1	0.885	0.885	27.500	0.000
. |****** |	. | . |	2	0.795	0.054	50.432	0.000
. |***** |	. | . |	3	0.702	-0.053	68.930	0.000
. |**** |	. *| . |	4	0.604	-0.080	83.104	0.000
. |**** |	. | . |	5	0.512	-0.036	93.676	0.000
. |*** |	. | . |	6	0.429	-0.013	101.39	0.000
. |*** |	. | . |	7	0.355	-0.010	106.88	0.000
. |**. |	. | . |	8	0.277	-0.066	110.37	0.000
. |* . |	. *| . |	9	0.193	-0.101	112.13	0.000
. |* . |	. *| . |	10	0.110	-0.068	112.73	0.000
. | . |	. | . |	11	0.040	-0.007	112.81	0.000
. | . |	. | . |	12	-0.031	-0.055	112.86	0.000

3-3- اختبار الجذر الوحدة للسلسلة

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.311233	0.4159
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.292936	0.0020
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.875518	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

4- دراسة لستقرارية السلسلة الزمنية (logpib) بعد الفرق الأول:

4-1- التمثيل البياني للسل

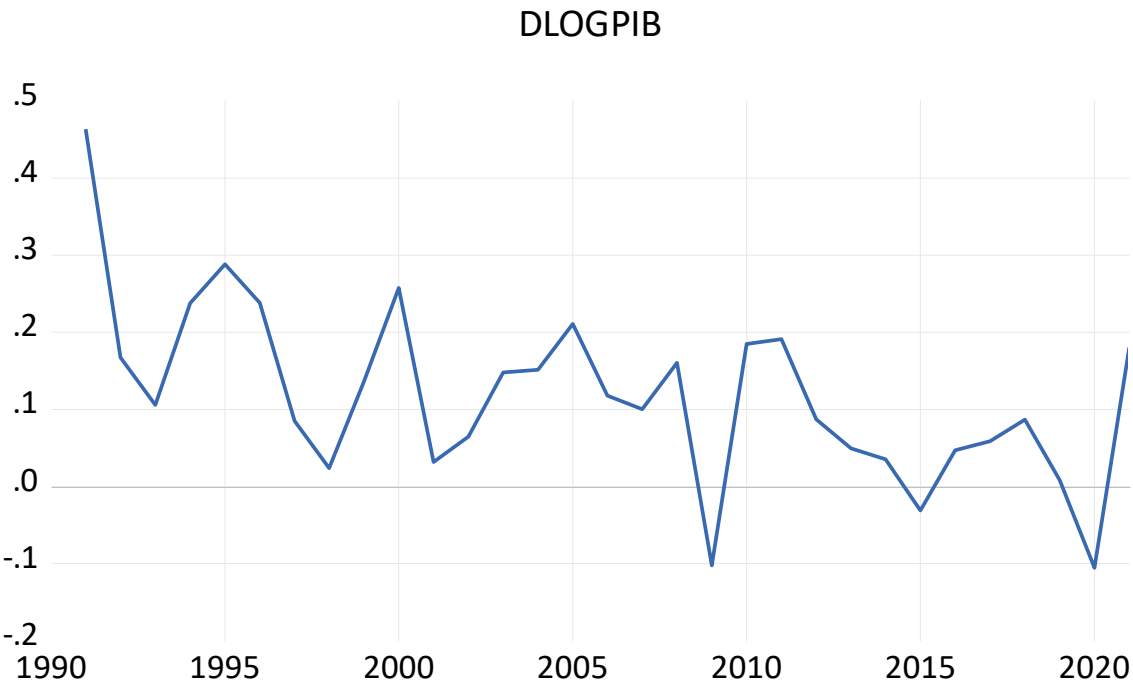

4-2- دالة الارتباط الذاتي:

Date: 05/25/23 Time: 10:29
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.**| . |	.**| . |	1	-0.223	-0.223	1.6536	0.198
.**| . |	***| . |	2	-0.296	-0.365	4.6663	0.097
. | . |	. *| . |	3	0.004	-0.204	4.6669	0.198
. | . |	.**| . |	4	-0.028	-0.252	4.6963	0.320
. |**. |	. |* . |	5	0.253	0.132	7.1500	0.210
. | . |	. |* . |	6	0.025	0.115	7.1743	0.305
. *| . |	. | . |	7	-0.200	0.004	8.8426	0.264
. |* . |	. |* . |	8	0.127	0.193	9.5501	0.298
. *| . |	. *| . |	9	-0.132	-0.103	10.349	0.323
. | . |	. *| . |	10	-0.058	-0.168	10.508	0.397
. |**. |	. |* . |	11	0.291	0.128	14.786	0.192
. *| . |	. *| . |	12	-0.180	-0.117	16.518	0.169

4-3- اختبار الجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.165132	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.296729	

	5% level	-3.568379
	10% level	-3.218382

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.214785	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.262947	0.0254
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

5- تقدير العلاقة طويلة الاجل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Least Squares
Date: 05/25/23 Time: 10:33
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGM2	0.825633	0.021451	38.48988	0.0000
C	1.934363	0.178242	10.85246	0.0000

R-squared	0.980152	Mean dependent var	8.714490
Adjusted R-squared	0.979490	S.D. dependent var	1.074561
S.E. of regression	0.153891	Akaike info criterion	-0.844687
Sum squared resid	0.710470	Schwarz criterion	-0.753079
Log likelihood	15.51500	Hannan-Quinn criter.	-0.814322
F-statistic	1481.471	Durbin-Watson stat	0.680509
Prob(F-statistic)	0.000000		

6- دراسة استقرارية البواقي:

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.767829	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGM2 LOGPIB
Exogenous variables: C
Date: 05/27/23 Time: 18:40
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.49848	NA	0.022919	1.899899	1.993312	1.929783
1	66.82184	167.9766*	5.95e-05*	-4.054789*	-3.774550*	-3.965138*
2	68.83918	3.362239	6.83e-05	-3.922612	-3.455546	-3.773194

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Date: 05/27/23 Time: 18:44
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGPIB LOGM2
Exogenous series: LOGPIB
Warning: Critical values assume no exogenous series
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	1.000000	NA	15.49471	NA
At most 1 *	0.182487	6.044652	3.841465	0.0139

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	1.000000	NA	14.26460	NA
At most 1 *	0.182487	6.044652	3.841465	0.0139

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/27/23 Time: 18:45
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LOGPIB(-1)	1.000000	
LOGM2(-1)	-0.672058	
	(0.05621)	
	[-11.9562]	
C	-3.217279	
Error Correction:	**D(LOGPIB)**	**D(LOGM2)**
CointEq1	-0.284679	0.067678
	(0.08531)	(0.09157)
	[-3.33698]	[0.73906]
D(LOGPIB(-1))	0.053513	0.387805
	(0.14346)	(0.15399)
	[0.37302]	[2.51836]
D(LOGM2(-1))	-0.222438	0.161158
	(0.17219)	(0.18483)
	[-1.29180]	[0.87192]
C	0.130160	0.062826
	(0.03112)	(0.03340)
	[4.18273]	[1.88087]
R-squared	0.340163	0.229209
Adj. R-squared	0.264028	0.140272
Sum sq. resids	0.183584	0.211527
S.E. equation	0.084029	0.090198
F-statistic	4.467891	2.577195
Log likelihood	33.87606	31.75085
Akaike AIC	-1.991738	-1.850057
Schwarz SC	-1.804911	-1.663230
Mean dependent	0.107177	0.129223
S.D. dependent	0.097949	0.097278

Determinant resid covariance (dof adj.)	5.56E-05
Determinant resid covariance	4.18E-05

Log likelihood	66.11674
Akaike information criterion	-3.741116
Schwarz criterion	-3.274050
Number of coefficients	10

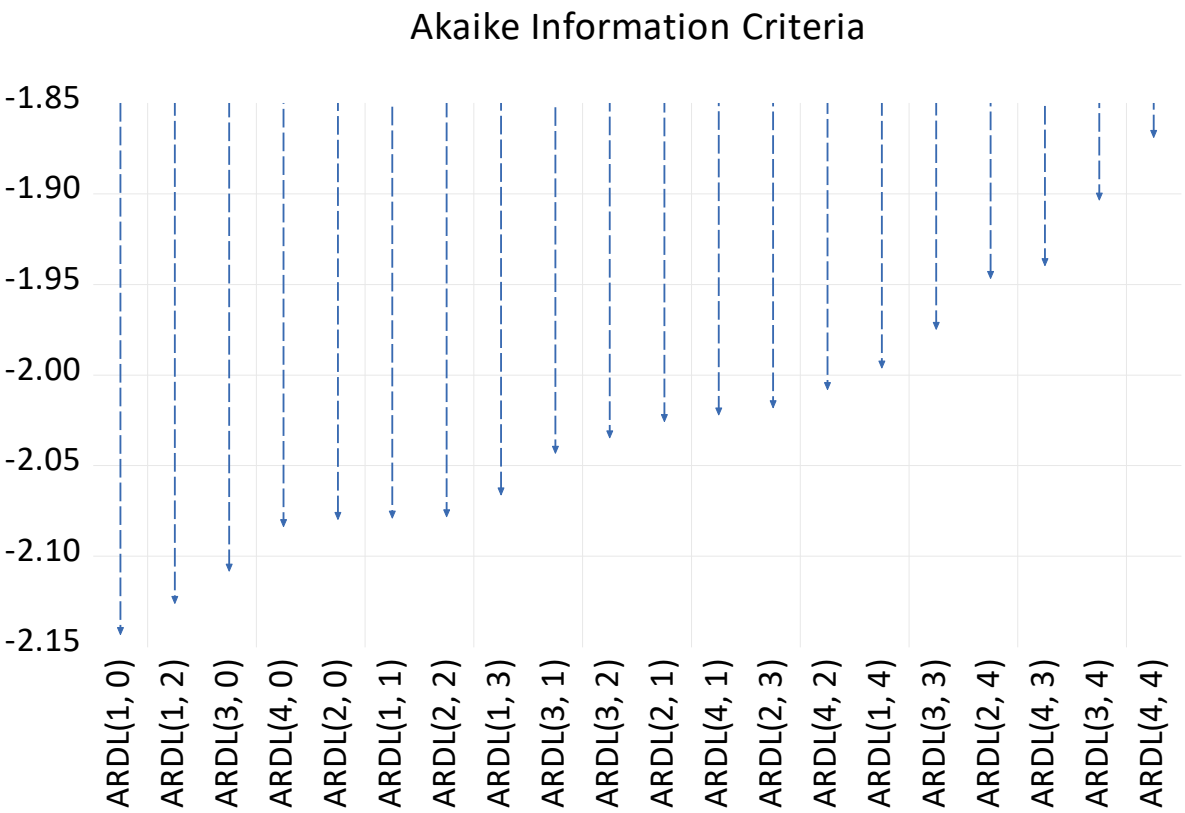

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	28.57383	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	31			
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/27/23 Time: 18:48
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.066467	0.202801	5.258698	0.0000
LOGPIB(-1)*	-0.317636	0.109606	-2.897983	0.0072
LOGM2**	0.218019	0.094717	2.301791	0.0290

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGM2	0.686380	0.070991	9.668564	0.0000
C	3.357511	0.700404	4.793675	0.0000

EC = LOGPIB - (0.6864*LOGM2 + 3.3575)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/01/23 Time: 22:07
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.317636	0.033144	-9.583552	0.0000

R-squared	0.485852	Mean dependent var	0.118678
Adjusted R-squared	0.485852	S.D. dependent var	0.115647
S.E. of regression	0.082924	Akaike info criterion	-2.110068
Sum squared resid	0.206290	Schwarz criterion	-2.063810
Log likelihood	33.70605	Hannan-Quinn criter.	-2.094989
Durbin-Watson stat	1.903831		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.007998	Prob. F(1,27)	0.9294
Obs*R-squared	0.009180	Prob. Chi-Square(1)	0.9237

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.020218	Prob. F(1,28)	0.8879
Obs*R-squared	0.021647	Prob. Chi-Square(1)	0.8830

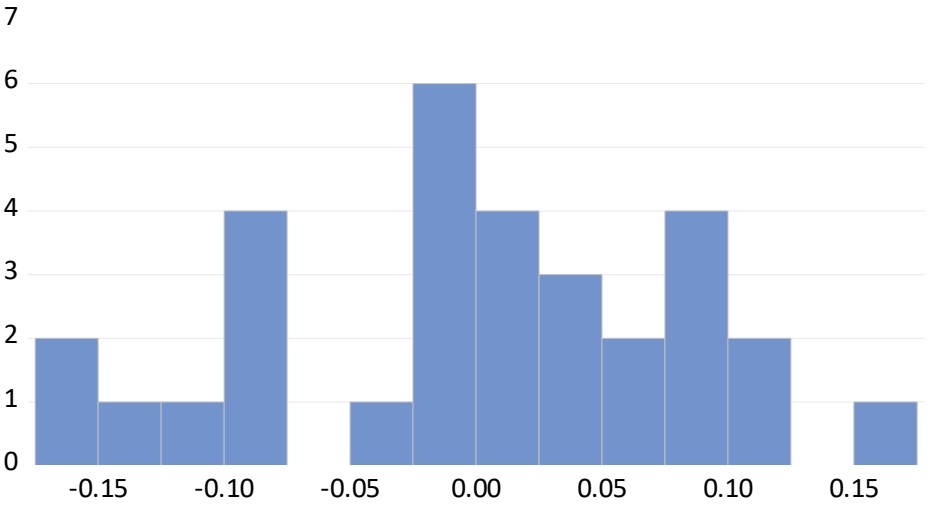

Series: Residuals
Sample 1991 2021
Observations 31

Mean	-7.11e-16
Median	0.007824
Maximum	0.164438
Minimum	-0.156861
Std. Dev.	0.082924
Skewness	-0.265994
Kurtosis	2.339937
Jarque-Bera	0.928312
Probability	0.628665

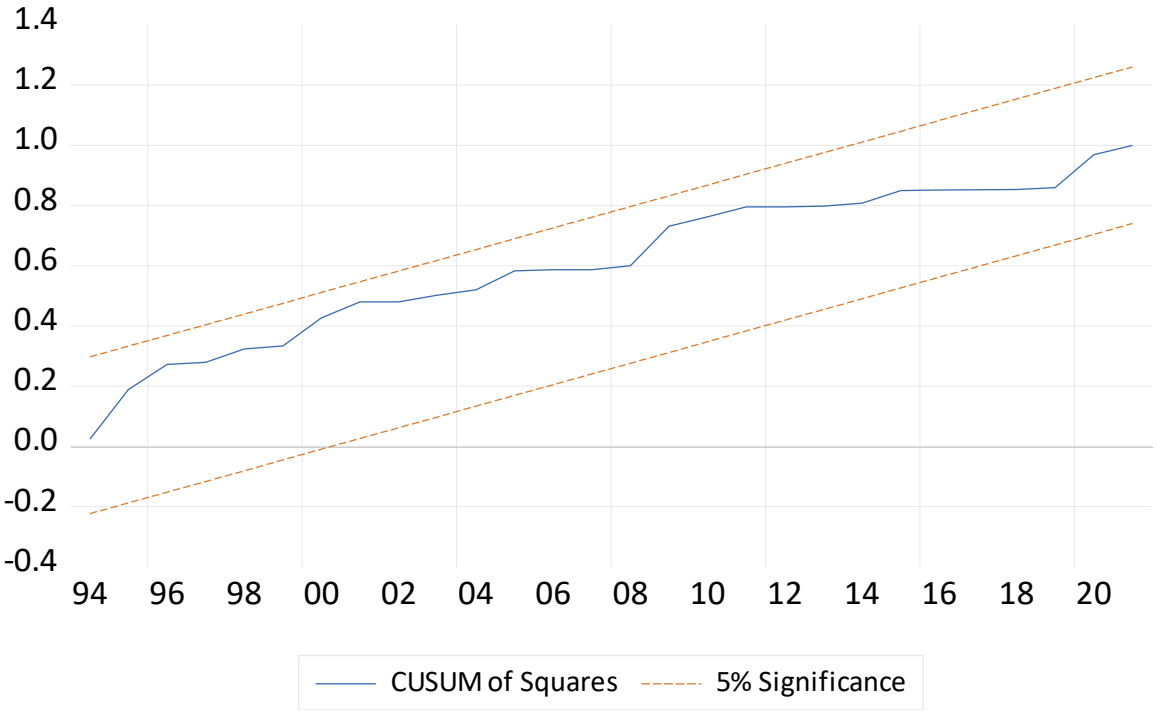

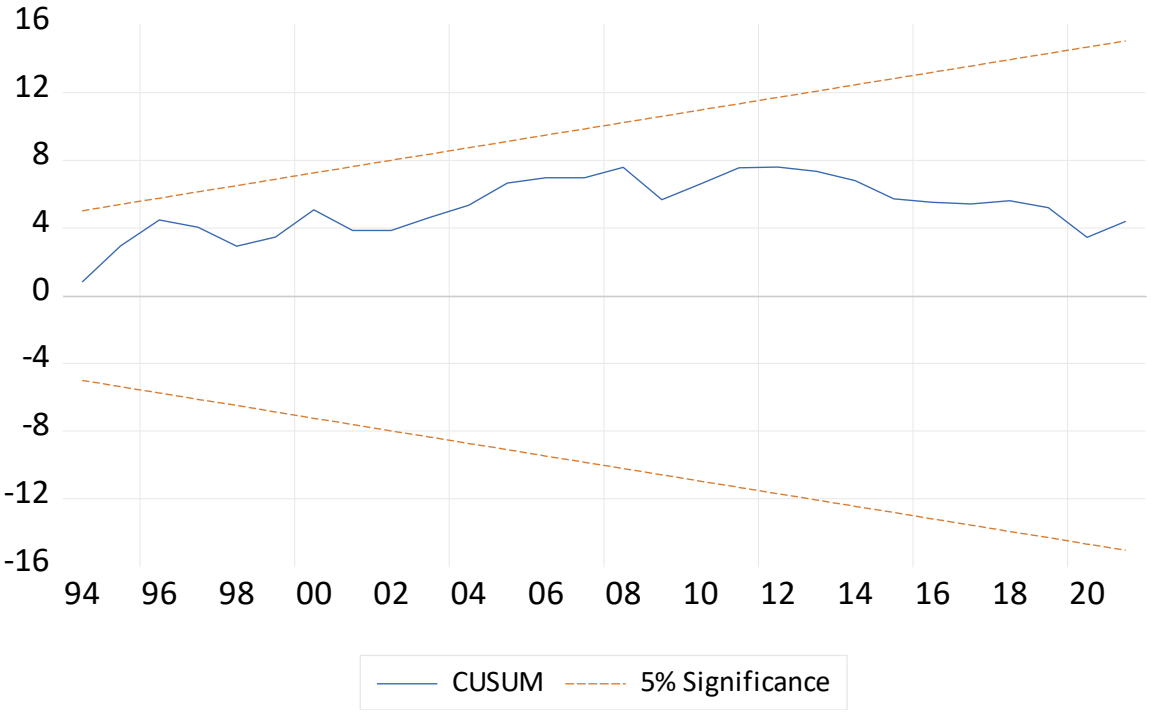

	LOGPIB	LOGM2
LOGPIB	1	0.99002615123 98668
LOGM2	0.99002615123 98668	1

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/01/23 Time: 22:40
Sample: 1990 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGPIB does not Granger Cause LOGM2	31	4.34238	0.0464
LOGM2 does not Granger Cause LOGPIB		4.87855	0.0355

تم بحمد الله